الأمم المتحدة

A/56/PV.8

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٨
الاثنين، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/56/1 و Corr.1 و Add.1)

السيد فينتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، في قيادة مداولاتنا، وأن أؤكد لكم التعاون الكامل من إيطاليا في ممارسة مهامكم السامية.

إن التقرير السنوي للأمين العام عن أنشطة المنظمة يحدد في العادة أسلوب عمل الجمعية العامة، وهو يوفر لنا فرصة رسمية لمعالجة المسائل التي لم تتم تسويتها في الدورة السابقة والمسائل الجديدة العاجلة التي ظهرت منذ ذلك الحين.

وهذا صحيح بوجه خاص اليوم، عندما تجد الجمعية العامة نفسها تجري مداولاتها تحت الضغوط الناتجة عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، التي أحدثت خسائر تفوق التصور بالأرواح البشرية والخراب المادي. واستهدفت تلك الجريمة النكراء المدينة التي تستضيف الأمم المتحدة والتي أصبحت مرادفة لها. وفي هذا السياق، كانت الهجمات التي أعاقت برنامج عملنا المعتاد تستهدف الأمم المتحدة أيضا، محدثة ضررا بليغا بالاحترام الواجب لهذا المحفل العالمي ومتسببة في اعتداء خطير على كل بلداننا.

وينبغي أخذ هذه الأحداث في الاعتبار في أعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة وفي تقييم وضع أنشطة المنظمة في المستقبل، وقد وُجِّهت دعوة إلى إجراء مناقشة خاصة بشأن التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب الدولي، مقرر لها أن تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

وإزاء هذه الخلفية، تبدو الصيغة التقليدية للتقرير (A/56/1)، المقسم إلى أجزاء فرعية وفقا للقطاعات التنفيذية الرئيسية الأربعة للأمم المتحدة، ملائمة أكثر هذه السنة من أي وقت مضى. والواقع أن السعي المستمر إلى بلوغ الأهداف ذات الصلة، وتحقيقها العاجل والواسع الأثر، يبدو

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-54743 (A)
0154743

أنه يمثل الوسيلة الرئيسية للقضاء على الأسباب الأساسية للخطر العشوائي الجديد الذي يمثله الإرهاب الدولي.

وبالنسبة للفترة المعنية، يصف التقرير إحراز تقدم ملحوظ من جانب الأمم المتحدة في ميدان السلم والأمن. وما من شك في أنه تم اتخاذ خطوات إلى الأمام في سن أنواع من الإصلاحات في عمليات حفظ السلام الواردة في تقرير الإبراهيمي. وإيطاليا تؤيد من كل قلبها التركيز المتزايد على منع نشوب الصراعات وترى أن توصيات الأمين العام في تقريره المقدم في حزيران/يونيه الماضي ينبغي أن تنفذها بالكامل الدول الأعضاء والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

إن الوقاية من الصراعات وحلها والتعمير ثلاثة عناصر لعملية متواصلة لا يمكن معالجتها منفصلة: وثقافة السلام التي تروج لها المنظمة ينبغي أن يتخللها نهج متكامل. وتقرير الأمين العام يعبر عن هذا الرأي في العلاقة الوثيقة التي يصوغها بين أعمال حفظ السلام وبناء السلام. وتقوم حاجة متزايدة لرؤية شاملة وإلى التنسيق بين مختلف مراحل الاستجابة لحالة من حالات الصراع. بل ينبغي لولايات العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن، كأمر طبيعي، لا أن تضع استراتيجية للخروج لقوات حفظ السلام المنشورة فحسب، ولكن أن تضطلع أيضا بطائفة من الأنشطة للتعمير وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعادة توطينهم، فضلا عن بناء المؤسسات في البلد المعني.

وهذه الحاجة الحتمية، التي أصبح الآن معترفا بها عموما، ينبغي أن تزيد من فعالية التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بين هذه الهيئات والأمانة العامة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي العمل بشكل نشط على نشر ثقافة متكاملة متعددة الأبعاد بين موظفي الأمانة العامة، والوكالات، والصناديق و البرامج، بواسطة لجنة التنسيق الإدارية، مستخدمة بالكامل إمكانيات كلية أركان منظومة الأمم المتحدة في تورين.

والتحليل المتعمق الوارد في التقرير بشأن تنفيذ الالتزامات المبرمة في القطاع الإنساني يبين التزام المنظمة المستمر بهذا الجانب، على الرغم من نقص الموارد المالية. والصراع وحالات الأزمات والكوارث الطبيعية كلها حقائق درامية نجد أن القاسم المشترك الأدنى بينها هو المعاناة التي تسببها للسكان المدنيين.

والمساعدة الإنسانية من أهم القطاعات. والنشاط التعاوني لإيطاليا في هذا المجال ينصب، بمدى متزايد، من خلال منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من خلال المنظمات غير الحكومية، عن طريق التعاون المركزي مع الحكومة المحلية، بالإضافة إلى الدعم الكبير الذي تقدمه قاعدة بريندیسي للإمدادات، التي يندمج دورها في الأنشطة الإنسانية وأنشطة حفظ السلام بطريقة فعالة وفي الوقت الملائم.

وفي ميدان التعاون الإنمائي، يتجلى اهتمام المجتمع الدولي المتجدد بمحاربة الفقر ودعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية في التطورات المشار اليها في التقرير، مثل الاهتمام الذي أولاه الجزء رفيع المستوى المخصص لأفريقيا والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي، والمبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والذي اعتمد إعلان بروكسل وخطة عمل للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، والترابط الأكبر بين أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي هذا السياق، سيكون المؤتمر الدولي المعني بالتمويل والتنمية المزمع عقده بمونتيري في آذار/مارس القادم – والذي تجري الآن بالفعل الأعمال التحضيرية له – مؤتمرا حاسما. وبناء عليه، من الأفضل للمنظمة ووكالاتها التي تعنى بهذا المجال أن تضاعف جهودها لتعظيم الموارد والحفز على تحقيق اتساق أكبر في الالتزام الجماعي بالتنمية والقضاء على الفقر.

ومن بين النتائج الأخرى للجهود المتجددة الرامية إلى تعزيز التنسيق أنه يجب إبراز الالتزام القوي بمحاربة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولقد أسهمت مشاركة الأمين العام إسهاما رئيسيا في إنشاء صندوق عالمي جديد للفيروس/الإيدز وأمراض أخرى معدية. واستهلت البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية إنشاء هذا الصندوق بالاشتراك معه في جنوى في تموز/يوليه الماضي، وذلك بحضور العديد من رؤساء الدول الأفريقية الذين تمكنوا في المناسبة نفسها من تطوير المبادرة الأفريقية الجديدة التي كانوا قد اعتمدوها قبل ذلك ببضعة أيام في لوساكا.

وبالانتقال إلى قضية الفجوة الرقمية، والتي كانت موضوع النقاش في الأيام الأخيرة خلال الحوار رفيع المستوى بشأن التعاون عن طريق الشراكة، سمح الزخم الذي أوجده الأمين العام بحدوث انصهار أكبر بين المبادرات التي تم إطلاقها حتى الآن. ولقد لقي هذا الانصهار تشجيعا قويا من الرئاسة الإيطالية لمجموعة الثمانية، ولا سيما من خلال مؤتمر نابولي المعني بـ ''الحكومة الإلكترونية'' المعقود في آذار/مارس الماضي. كما شجعنا قرار إنشاء فرقة العمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – وهو قرار اتخذ بعد تنسيق مكثف مع فرقة العمل المعنية بالفرص الرقمية والتابعة لمجموعة الثمانية، والذي تم اعتماد تقريرها النهائي بمناسبة عقد مؤتمر قمة جنوى.

ويبرز هيكل تقرير الأمين العام بحق العلاقة الأساسية بين نظام قانوني دولي واحترام حقوق الإنسان.

وكما ذكر البيان الختامي الصادر عن مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في جنوى، فإن إيطاليا على اقتناع بأن أنظمة الحكم المنفتحة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة، والقائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، هي شروط مسبقة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو القوي. وعلى ضوء هذا الاقتناع، استضاف بلدي في تموز/يوليه ١٩٩٨ في روما المؤتمر الذي أفرز النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويأمل في إمكان الحصول في أقرب وقت ممكن على ٦٠ تصديقا مطلوبا لبدء نفاذ النظام الأساسي. ولقد أظهرت لنا الأحداث المأساوية في شهر أيلول/سبتمبر الحزين هذا، أكثر من أي وقت مضى، الحاجة إلى وجود محفل قضائي معترف به دوليا، ويحظى بقيمة عالمية، يمكن فيه للمجتمع الدولي محاكمة مرتكبي الأعمال الإجرامية الشائنة.

وتعطي أحداث الأسبوع الماضي المأساوية أيضاً أهمية أكثر إلحاحاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي تم فتح الباب للتوقيع عليها في كانون الأول/ديسمبر الماضي في باليرمو. وسوف يمثل بدء نفاذ الاتفاقية وبروتوكولاتها الثلاثة الاستجابة الأولى الصالحة في الحرب ضد كل وجه من أوجه ظاهرة الإجرام. ومثل هذا الإجرام لا يعرف حدودا وقد يكون إحدى العواقب السلبية للعولمة. ويجب التصدي لهذه الظاهرة التي يغذيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية وتهريب المهاجرين غير القانونيين بصكوك قانونية فعالة.

وفي هذا الإطار يجب أن نشجع منظومة الأمم المتحدة على أن تكون أشد وعيا بحقوق الإنسان ومنع الجريمة والعدالة الجنائية وعناصر بناء المؤسسات في عمليات حفظ السلام.

وينبغي تقييم نشاط المنظمة خلال الشهور الاثنتي عشرة الماضية بوضوح، أيضا على ضوء إعلان الألفية. ولقد وضعت تلك الوثيقة خطة محددة، خاصة فيما يتعلق بالموازين السياسية الدقيقة التي كان لا بد من النظر فيها. والدليل التفصيلي الذي أصدرته الأمانة العامة للتو يقترح هدف زيادة إمكانية التنبؤ بالطريق الذي سوف نسلكه في السنوات القادمة. ويجب أن نضع أمامنا مهمة جعل هذا الطريق قابلاً للسير عليه وأن نضمن اتساعه بالقدر الذي يسمح لنا جميعا بأن نسلكه بعزم.

وبذلك ستشكل أنشطة الأمم المتحدة خلال العام الماضي مرجعا هاما في نقاشنا، هنا في الجمعية العامة، بشأن متابعة تنفيذ إعلان أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لرؤساء الدول والحكومات.

السيد أنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره وعلى عرضه البليغ صباح اليوم. التقرير موجز ويبرز الأهداف الرئيسية للمنظمة منذ اعتماد إعلان الألفية العام الماضي. وتركز الفصول الستة في التقرير على القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في مطلع القرن الجديد. ويرى وفدي أن التقرير يمثل أساسا جيدا لنقاشنا هنا في الجلسة العامة بشأن هذا البند، وكذلك في المناقشات القادمة في اللجان الرئيسية.

وحيث إن أغلب الأسئلة المثارة في التقرير سيتم تناولها في المناقشة العامة التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك في اللجان، أود اليوم أن أتناول النقاط التالية.

أولا، فيما يخص إعلان الألفية، بدأ أعضاء الأمم المتحدة الألفية الجديدة بإعلان رؤيتهم المشتركة على أرفع مستوى لعالم أكثر عدالة واستدامة وسلما، تعمل فيه ثمار التنمية والعولمة على تطوير حياة كل أمة في هذا الكوكب، كما اعتمدوا أهدافا ملموسة ومحددة زمنيا ترمي إلى تحقيق هذه الغايات النبيلة.

وفي الشهور الاثنتي عشرة الماضية، كان وسيظل تنفيذ الأهداف المحددة في الإعلان – كما يتضح من التقرير – غاية تشمل كل القطاعات ولها أهمية خاصة في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. ولهذا السبب، تم باستحقاق التركيز بشكل خاص على هذا الموضوع في كل أجزاء التقرير. وأود على وجه التحديد الإشارة إلى أن الجمعية العامة نفسها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قدما أمثلة طيبة في هذا الصدد. ونعرب عن الأمل في أن يكون التركيز على تنفيذ إعلان الألفية ثابتا وأن تكون هذه الدورة والدورات التالية للجمعية ولهيئاتها الفرعية نموذجا تحتذي به هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى هدف تحقيق السلم والأمن. وكما يمكن أن نرى في التقرير، فلقد شاركت الأمم المتحدة بنشاط في منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وينبغي الإشادة بالأمم المتحدة على جهودها في هذه المجالات، والتي – كما نعلم جميعا – يعتمد الكثير فيها ليس على جهود المجتمع الدولي فحسب بل أيضا على الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، وكذلك على الإرادة السياسية للأطراف المشاركة أو الأطراف المتصارعة أيا كانت.

والتوصيات الواضحة للأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات، والواردة في تقريره، ينبغي أن تحظى بتأييد واسع، والمطلوب اتخاذ التدابير لتنفيذها. ولقد سجل تقدم في بعض المجالات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وبناء السلام. وهنا، يود وفدي أن يشيد بدور الأمم المتحدة، لا سيما إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، في النهوض بعملية الانتقال السلمي لشعب تيمور الشرقية إلى الحكم

الـذاتي. ونتيجـة لأنشـطة الأمـم المتحـدة، بـدأ التيموريـون الشرقيون في ممارسة مسؤوليات الحكـم بصـورة تدريجية. وفي هـذا الصـدد، يؤيـد وفـدي مـا قاله الأمين العام مـن ضـرورة اتباع نهج حذر في فترة ما بعد الانتخابات بغية المحافظة على الاستثمار الكبير والناجح للمجتمع الدولي في مستقبل تيمور الشرقية.

وفيما يتعلق بمسـألة نـزع السـلاح، يـود وفـدي أن يعرب عن الترحيب بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ولئن كان هذا المؤتمر لم يحقق توافقا في الآراء بشأن كل المواضيع، إلا أنه شـكل خطـوة أولى هامـة نحـو تحقيـق هدف منع الاتجار غير المشروع بهذه الأنواع من الأسلحة، ومكافحة هذا الاتجار والقضاء عليه. ولا بد من مواصلة الجهود في هذا الصدد.

ومن بين المواضيع التي تثير القلق الشديد لدى المجتمع الدولي موضوع نشر أنظمة الدفاع الصاروخية. وفي هذا الصدد، يشاطر وفدي الأمين العام الرأي بأن هذا الموضوع إن لم يعالج في إطار صون الاستقرار الاستراتيجي، فمن شأنه لا أن يهدد الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة بشأن تحديد الأسلحة فحسب، بل يمكن أن يقوض أيضا الجهود التي تبذل حاليا أو في المستقبل بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

أما بالنسبة لجهود الأمم المتحدة بشأن عدم الانتشار، فإن وفدي يود أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديره لإدارة شؤون نزع السلاح، لا سيما مركزها الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، لتنظيم اجتماع الخبراء غير الحكوميين بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز مركز منغوليا باعتبارها دولة لا نووية، الذي عقد في سابورو، باليابان، مؤخرا. وقد خلص ذلك الاجتماع إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة على الصعيد الدولي لإضفاء الطابع المؤسسي على هذا المركز.

لقد حدد إعلان الألفية جدول أعمال طويل الأجل لتحقيق التنمية المستدامة. وسيؤتي جدول الأعمال هذا ثماره إذا ما تم تنسيق الجهود التي تبذلها سائر هيئات الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية، وإذا ما ساعدت البرامج الوطنية والدولية القائمة والجديدة في بلوغ هذا الهدف. إن وفدي في هذا الصدد، يتطلع إلى مناقشة بناءة ومثمرة بشأن الخريطة التي سترسم الطريق إلى وضع إعلان الألفية موضع التنفيذ. ونأمل أن تكون هذه الخريطة بمثابة مظلة وحافز لتدابير ملموسة من أجل تنفيذ إعلان الألفية.

خلال الفترة قيد الاستعراض، طرأ عدد من الأحداث الهامة في مجال التعاون الإنمائي، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودورتها الاستثنائية المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ولا يسعنا هنا إلا التأكيد على أهمية هذه الأحداث، ولا بد أن تبذل الجهود الآن لتنفيذ القرارات والتوصيات المنبثقة عنها في الإطار الواسع الذي حدده إعلان الألفية. كما أن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي تأجلت حتى إشعار آخر، لا بد أن تعقد في أقرب وقت ممكن. ووفدي يعتقد أن الأمور المتبقية يمكن معالجتها على أساس من الواقعية مع مراعاة الاحتياجات الأساسية للأطفال.

وأود أن أثني على الدور الإيجابي لكل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في معالجة نقاط الضعف والصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وفي هذا العام عُقد، بدعم منهما، الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين من

البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وممثلين عن البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية. ومن بين النتائج التي تمخض عنها ذلك الاجتماع توصية بعقد اجتماع دولي للتعاون في مجال النقل العابر في عام ٢٠٠٣. ويرى وفدي أن عقد هذا الاجتماع سيكون إسهاما هاما في تنفيذ الأحكام ذات الصلة في إعلان الألفية. ويحدونا الأمل أن تواصل الأمم المتحدة، لا سيما الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في جهودها لتعزيز النقل العابر، الذي يكتسب أهمية حيوية في تسريع تجارتها وتنميتها.

ووفقا للأونكتاد، تنفق البلدان النامية غير الساحلية، وغالبيتها من أقل البلدان نموا، نحو ١٤ في المائة في المتوسط من إيرادات الصادرات لسداد تكاليف خدمات النقل والتأمين، في حين أن المتوسط بالنسبة للبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة النمو لا يتجاوز ٨,٨ في المائة و ٣,٧ في المائة على التوالي. إن هذا العامل، إلى جانب بعض العوامل الموضوعية الأخرى، يفرض عبئا ثقيلا على عاتق البلدان النامية غير الساحلية، مما يحد بدرجة كبيرة من أي قدرة تنافسية قد تكون لدى هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، إن لم يحرمها كلية من أي ميزة في هذا المجال. إن مسائل الحد من الفقر والتنمية والاستقرار ترتهن كلها بإمكانية التغلب على هذا العائق الطبيعي والموضوعي من خلال التعاون. ولهذا السبب، طلبت هذه المجموعة من البلدان من الأمين العام أن يعالج المشاكل والصعوبات التي تعاني منها بلدان المجموعة في تقريره السنوي. وما يؤسف له أن تقرير هذه السنة لم يبرز مشاكل هذه المجموعة من البلدان. ويعرب وفدي عن الأمل بأن تأخذ هذه المسألة الاهتمام الواجب في التقرير العام المقبل والتقارير اللاحقة، مع مراعاة أهمية هذه المسألة في تنفيذ الأحكام الواردة في إعلان الألفية.

بالنسبة لموضوع مكافحة الإرهاب الدولي، يؤيد وفدي تماما الأمين العام في رأيه بأن إحدى نقاط قوة المنظمة تتمثل في قدرتها على التكيف مع المتغيرات الدولية. ولقد كان يوم ١١ أيلول/سبتمبر معلما من هذه المعالم. ففي ذلك اليوم صدمت العالم وروعته الهجمات الإرهابية النكراء التي تعرضت لها كل من نيويورك، المدينة المضيفة، وواشنطن العاصمة، والتي تسببت في وفاة الآلاف من البشر فضلا عن الجرحى والدمار الذي خلفته.

ولقد كان مجلس الأمن محقا حين اعتبر الإرهاب ''تهديدا للسلام والأمن الدوليين'' (القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١)، الفقرة ١)، وقد دعا المجلس جميع الدول إلى العمل معا بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية ومنظميها ورعاتها إلى العدالة. كما أهاب المجلس بالمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل منع الأعمال الإرهابية وقمعها. وإن أول قرار اعتمدته دورة الجمعية العامة هذه، يوم ١٢ أيلول/سبتمبر، كان قرارا ينطلق من نفس هذه الروح.

ويرى وفد بلادي أن هذه الأعمال الوحشية لا يمكن إلا أن تعتبر جرائم ضد سلام وأمن البشرية. وبوسع الأمم المتحدة، بل وينبغي لها، أن تضطلع بدور أكبر في مكافحة الإرهاب الدولي. وقد ورد في الفقرة ٢٢٤ من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/56/1)، أن العام الماضي شهد ''٨٣ تصديقا على الاتفاقيات العالمية الاثنتي عشر المتعلقة بمنع الإرهاب الدولي وقمعه والانضمام إلى هذه الاتفاقيات''. وهذا يوسع القاعدة القانونية لتعاون الدول في مكافحة مختلف المظاهر، مثل اختطاف الطائرات والسفن، واحتجاز الرهائن وتفجير الإرهابيين للقنابل وتمويل الأنشطة الإرهابية. وينبغي مواصلة التشجيع على الانضمام العالمي لهذه الاتفاقيات.

إن الحادث المأساوي الذي ارتكب يوم ١١ أيلول/سبتمبر أظهر أيضا أن تهديد الهجمات الإرهابية النووية والكيمائية والبيولوجية حقيقة واقعة. وهذا ينبغي أن يعطي الوفود قوة دفع لإكمال مشروع الاتفاقية الخاصة بمكافحة الإرهاب النووي، المشروع الذي تم إنجاز ٩٨ في المائة منه منذ ١٩٩٨. ووفدي يعرب عن الأمل في أن تعطي دراسة مسألة الإرهاب الدولي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر في هذه الجمعية العامة قوة الدفع السياسية المطلوبة لمواصلة تعزيز وضع الاتفاقية الشاملة للإرهاب الدولي.

في الختام، اسمحوا لي بأن أهنئ السيد كوفي عنان على انتخابه الإجماعي أمينا عاما لمنظمتنا لفترة ثانية. إن قيادته المتفانية ومهاراته المتعددة تحظى باحترام الدول الأعضاء، وجهوده لإيجاد ''حلول بناءه لمشاكل عصرنا الأساسية'' كفلت تأييد كل الأعضاء.

ووفدي على يقين أيضا بأن هذه الجمعية، تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، ستتخذ تدابير ملموسة لتحقيق هدف إقامة عالم أكثر تنمية واستدامة وسلما. ووفدي سيبذل قصارى جهده لمساعدتكم أنتم والجمعية العامة على بلوغ هذه النتائج.

السيد وورث (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. ونحن واثقون بأنكم ستعززون التعاون المتعدد الأطراف في هذا الوقت الحاسم.

إن الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا ستتطلب النظر إلى عمل الأمم المتحدة في ضوء الدروس المستفادة من ١١ أيلول/سبتمبر. وبالنيابة عن سلطات بلدي ومواطنيه، أعرب عن تعازي شعب لكسمبرغ لشعب الولايات المتحدة وعلى وجه الخصوص لأسر الذين قتلوا يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ونعرب أيضا عن تعاطفنا مع الجرحى.

إن أعمال القتل الفظيعة التي وقعت في ذلك اليوم المأساوي كانت مروعة بشكل عميق. وليس هناك ما يبرر القيام بها. وأعمال القتل هذه تؤثر على منظمتنا وعلى كل أعضائها تأثيرا عميقا بنفس القدر الذي تؤثر به على المدينة المضيفة والبلد المضيف. ونحن إذا ترددنا، سنكون قد سلمنا بنجاح الإرهابيين في هدفهم الأساسي بنكران الإنسانية المشتركة التي ندافع عنها. ولقد كان الهجوم اعتداء على أقوى الدول، لكنه كان أيضا اعتداء علينا جميعا لأنه كان ضد بلد عضو في الأمم المتحدة. وذلك البلد بوسعه أن يعتمد على تضامننا.

الإرهاب هو النقيض التام لعمل الأمم المتحدة وعمل كل شعوب العالم. ونحن الشعوب نسعى إلى تحقيق إخاء أعظم، لا إلى قتل مدنيين وتدمير أعمى. ومنظمتنا لا يمكن أن يكون رد فعلها إلا تعزيز عزمها الجماعي. والكفاح ضد الإرهاب سيكون محل تركيز جهودنا وستكون مناقشة الأسبوع المقبل فرصة لتحديد العمل الملائم القائم على تحليل عميق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوتش (كمبوديا).

إن عمل المنظمة المثير للإعجاب والموصوف في تقرير الأمين العام الممتاز المعروض علينا اليوم يجب تكثيفه. والمنجزات التي أحرزناها منذ بدء إصلاح المنظمة ستكون أدواتنا للقضاء على أوجه النقص المتبقية. وعملنا في العام الماضي سار على هدي إعلان قمة الألفية ومتابعته، بما في ذلك نشر لبرنامج تنفيذه المفيد للغاية مؤخرا. ولدينا أيضا برنامج مثقل، مع العديد من الدورات الخاصة والمؤتمرات والاجتماعات التحضيرية. وهذه الجهود جميعها هامة الآن أكثر من أي وقت مضى.

وبينما قد يكون صحيحا أنه تم إحراز تقدم لا ينكر في بعض المسائل الدولية، فإن السرد الواضح الصريح الذي قدمه الأمين العام حدد أيضا بعض النواقص، مما يجعلنا ندرك مسؤوليتنا الجماعية. وأود أن أركز على نقاط قليلة على وجه الخصوص.

لقد كان الأمين العام على حق عندما أكد على تعقد الصراعات التي تنتهك السلم والأمن الدوليين وعلى كون المدنيين أول الضحايا في كثير من الأحيان. وحماية المدنيين، والنساء والأطفال بشكل خاص، في المناطق التي تهددها الصراعات المسلحة أو تتأثر بها، ضرورة لها الأولوية. ودرء الصراعات المسلحة سيكون الأداة الرئيسية للقيام بهذا. وتحليل الأمين العام الرفيع المستوى لهذه المسألة أثار مناقشة موضوعية في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة. ويجب علينا أن نتبعها بالعمل.

إن النهج المتكامل ضروري لتجنب ظهور توترات جديدة أو منع إعادة ظهور التوترات القديمة، على نحو ما نعلم على أرض الواقع. ومشاركة رؤساء وكالات إنسانية وإنمائية في بعض مناقشات مجلس الأمن قدمت إسهاما كبيرا. ومن المشجع أن نلاحظ أن التركيز الحالي على المنع، ووقف الأعمال العسكرية، وبناء السلام، والتنمية يلقى تأييدا متزايدا.

إن إعادة الهيكلة في مجال حفظ السلام أحرزت تقدما كبيرا. وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عمليتان يقوم نجاحهما على التكامل الرفيع المستوى لمكوناتهما المختلفة ووجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالترادف مع جهود دبلوماسية مكثفة، مكن من سحب القوات الأجنبية وبدء الحوار بين الطوائف الكونغولية.

ومن بين التحديات الأفقية الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي، أحرز تقدم بشأن الاتجار بالماس الخام. والمخاطر المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، التي كثيرا ما تقع في أيدي الإرهابيين والمجرمين، لا تزال حادة. وتلك الأسلحة تقتل أكثر من غيرها في عالم اليوم.

الوكيل الجديد للأمين العام للشؤون الإنسانية والفريق الكفوء والمتفاني من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما زالا يعملان لإعادة هيكلة الخدمة الأساسية لتمكينها من التصدي للحالة الإنسانية التي لا تتحسن. ويجب أن نتذكر أن المدنيين، النساء والأطفال على وجه الخصوص، يعانون أكثر من غيرهم في حالات الطوارئ التي كثيرا ما يطول أمدها أو تتكرر. وبينما يتمتع اللاجئون بوضع ذي حماية ومساعدة، فإن المشردين داخل بلادهم يتركون محرومين، وهم ضحايا الاعتبارات السياسية التي تمنع الاعتراف بمصيرهم داخل المجتمع الدولي.

إن الاستجابة الدولية للكوارث الطبيعية يجري تحسينها عن طريق الإعداد الأفضل والإدارة المدنية الكافية للأزمات. وينبغي ملاحظة أن أفراد تقديم المساعدة الإنسانية عليهم أن يخافوا على سلامتهم، وفقد الأرواح بينهم في الأشهر الاثنى عشر الأخيرة أمر يستوجب الشجب.

المانحون الذين يجتمعون بشكل غير رسمي في إطار فريق الاتصال الإنساني العامل يحافظون على صلة وثيقة بالمسؤولين القياديين في منظومة الأمم المتحدة والمأساة الإنسانية في أفغانستان، بمصاحبة عقود من الحرب الأهلية ومن الجفاف، من أسباب القلق البالغ اليوم. ولكسمبرغ تشارك مشاركة نشطة في الجهد الإنساني الدولي عن طريق الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وعن طريق دعمها المباشر للسكان المتضررين. وميزانية لكسمبرغ للمساعدة الإنسانية لا تزال في تزايد، جنبا لجنب مع تمويلها للأنشطة الإنمائية.

في مؤتمر قمة الألفية أعدنا تأكيد تصميمنا على التحرك قدما في مجالات عديدة تتصل بالتنمية. وفي أعقاب مؤتمرات متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى للتسعينات، يجب أن نرسي أهدافا طموحة وأن نشدد على أن تحقيقها مسؤولية جماعية تقع على عاتقنا جميعا.

الفقر في ظروف معاكسة لاحترام الإنسان سبب رئيسي للصراع. ويجب محاربته بكل وسيلة. ولقد جاء المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في أيار/مايو الماضي، تأكيدا للتضامن مع أشد الشعوب فقرا. ويجري الآن على قدم وساق التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، كما سيعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في غضون عام.

إننا نرحب بتقاسم الجهات المعنية بالتنمية، ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خبراتها وتنسيق أعمالها. كما أن إعادة الهيكلة في مختلف الصناديق والبرامج تظل عملا شجاعا وضروريا. وينبغي أن يترجم هذا العمل إلى مزيد من الثقة المتجددة في تلك الهيئات التي لا غنى عن عملها الميداني في مجال التنمية. والمجتمع الدولي، إذا عمل في إطار الشراكة سيفيد التنمية البشرية المستدامة وهي التنمية المسؤولة التي تراعي الشعوب وتحترم خياراتها وبيئاتها الطبيعية والثقافية. وعلى القادة السياسيين أن يضطلعوا أيضا بنصيبهم من العبء، خاصة في التغلب على الفساد وفي إقامة هياكل شفافة.

لقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٠ من لكسمبرغ ٠,٧٢ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي. وبذا نكون قد تجاوزنا الهدف الذي حددته الأمم المتحدة. ونعمل الآن على أن نصل إلى ١ في المائة.

ولا يستطيع مجتمع أن يضع أساسا مستقرا لحياة دولية ووطنية إلا إذا قام على سيادة القانون وتقبل القواعد المشتركة. أما تجاهل القوانين الأساسية المتعارف عليها فهو الخروج على المجتمع الدولي. وثمة نظام قانوني دولي يتطور، والقانون يقتضي أن يطبق. والجرائم ضد الإنسانية – وأحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي وصفت على هذا النحو من جميع أنحاء العالم – ينبغي ألا تفلت من يد العدالة.

لقد صدقت لكسمبرغ على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونؤمن بالإمكانيات المزدوجة لهذه المحكمة من حيث إقامة العدل ومن حيث نشر رسالة تحض على الإحجام عن هذه الأعمال. والقانون الدولي القوي الذي يطبق بصرامة لا يضيع شيئا من مبدأ الدفاع المشروع. بل على العكس إنه يشمل هذا المبدأ ويعززه. والمحاكم الجنائية التي أنشأها مجلس الأمن تسهم بالفعل في التئام الجروح وهي بحاجة إلى دعم أدبي ومادي. غير أن الجهود الدولية لن تثمر فعلا إن لم تدعم ببناء صرح سيادة القانون على المستوى الوطني.

هذه الأفكار تعيدنا إلى مكافحة الإرهاب. وسأعود إلى هذه المسألة وأزيد عليها خلال المناقشة في الأسبوع المقبل.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أمامنا الآن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. وهو يشمل مجالات العمل التي أنجزت ويحدد بعض العقبات التي تصادف والتحديات التي لا تزال تواجهنا. ووفدي يعرب عن الامتنان للأمين العام على تقريره الشامل.

لقد حدد لنا رؤساء دولنا وحكوماتنا في العام الماضي، خلال جمعية الألفية التاريخية، أهدافا طموحة تجسدت في إعلان الألفية. وكان النداء العالي، ولا يزال، ضرورة إقامة عالم أفضل من أجل الجميع. وبقدر كبير من الشعور بالمثالية رحبنا بالألفية الجديدة التي كانت تبشر بعهد

جديد من التعاون الدولي. واتفقنا جميعا على أهداف إنمائية ذات أطر زمنية محددة.

ونحن على يقين من أن الأحداث المأساوية التي حلت بنيويورك وواشنطن وبنسلفانيا سوف تعطي زخما جديدا للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتصدي لظاهرة الإرهاب الدولي. وقد أصبح الانتهاء من صياغة اتفاقية شاملة أمرا محوريا لنجاح عملنا الجماعي لمنع الإرهاب الدولي وقمعه. ولكن، مثلما ذكرت حكومة جنوب أفريقيا فإنه ”أيا كان الألم الذي قد يعتصر العالم فإن علينا أن نجتنب إغراءات العنصرية وكره الإسلام ومعاداة السامية وأي شكل من أشكال التحيز والتمييز التي حذر منها المؤتمر العالمي الأخير لمناهضة العنصرية بلباقة“.

لقد أثار الإعلان قضايا كثيرة منها أننا ملتزمون بتخليص البشرية من ويلات الفقر. واتفقنا على ضرورة متابعة السلام والأمن على الصعيد الدولي بمزيد من القوة، وعلى ضرورة اتحاد المجتمع الدولي في تصميمه على مواجهة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعربنا جماعيا عن قلقنا إزاء العقبات التي تواجه البلدان النامية في تعبئتها للموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة، وإزاء اعتماد سياسة للمناطق المعفاة من الجمارك ووصول جميع الصادرات من أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو دون حصص.

وسعيُنا في أفريقيا منصب على تحقيق أهداف التنمية الدولية التي اتفقنا عليها واستجاب القادة الأفريقيون بالتعهد جماعيا بوضع القارة على طريق للتنمية المستدامة من خلال المبادرة الأفريقية الجديدة. والتزم القادة الأفريقيون بتعزيز حقوق الإنسان وصلاح الحكم. ولذا فنحن نرحب بالمبادرات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٠ لمساعدة البرلمانات وأجهزة العدل والنظم الانتخابية، على نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره. ومن دواعي سرورنا أيضا مبادرات بناء القدرات وتعبئة الموارد وتقديم الخدمات وتمكين المجتمعات، التي تنفذ في ٣٧ بلدا.

ونحن في أفريقيا نهتم جديا بالمسائل الأساسية المتصلة بمشكلة التفاوت الهائل في التنمية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وأصبحنا ندرك أننا، بصفتنا بلدانا نامية، نستطيع أن نفعل الكثير كي نساعد أنفسنا قبل أن نلجأ إلى البلدان المتقدمة النمو في الخطوات الهامة التي يتعين عليها اتخاذها لدعم جهودنا. فنحن عكسنا إلى حد ما اتجاه المناقشة حول الاشتراطات. واتصلنا بالعالم المتقدم النمو والأوساط الإنمائية الدولية سعيا إلى إقامة شراكات تكفل استمرار جهودنا بالتدابير المساعدة المناسبة. وسيشترك وفدي خلال هذه الدورة بنشاط في المناقشات التي تجريها الجمعية العامة ولجانها المختلفة لتعزيز هذه الشراكة مع قارة أفريقيا على أساس المبادئ والأولويات والأهداف والبرامج المحددة في المبادرة الأفريقية الجديدة.

ويؤيد وفدي الجهود التي يبذلها الأمين العام حاليا لإثارة الوعي والتقبل لدى المجتمع الدولي بضرورة منع الصراعات المسلحة. كما نرحب بالجهود التي تبذل لتوجيه المنظمة وكل أجهزتها نحو ثقافة للوقاية. وتتصادف الجهود الرامية إلى تحسين قدرات المنظمة على درء الصراعات مع تزايد إدراك القادة الأفريقيين والشعوب الأفريقية بأن مصير القارة لا بد أن يقرره الأفريقيون بأنفسهم.

وترى جنوب أفريقيا أن التحديات المركبة التي تواجه الأمم المتحدة هذه الأيام في حل وإدارة الصراعات تتطلب هيكلة ملائمة للأمانة العامة وموارد كافية لها. وقد أيد وفدي، وسوف يستمر في تأييد عمليات الإصلاح التي استهلها الأمين العام وأفاد الإبراهيمي عنها في تقريره، والجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ

السلام. ونرى أن هذه الإصلاحات تقطع شوطا طويلا في سبيل تحسين صورة الأمم المتحدة بالنسبة لهذا المجال من مجالات عملها. بيد أن وفدي يعيد تأكيد موقفه بأن أي قدر من إصلاح آليات الأمم المتحدة لدعم وإدارة حفظ السلام لن يكون كافيا إن لم يسنده الدعم السياسي والمالي اللازم لكفالة نجاح جهود حفظ السلام. ولهذا الجانب أهمية خاصة لدور الأمم المتحدة في القارة الأفريقية.

وطيلة العام الماضي، برهنت الأمم المتحدة مرة أخرى على قيمتها العظيمة كمقدم للمساعدات الإنسانية. ويقدم تقريرى الأمين العام دليلا على ملايين البشر المتضررين من الصراعات والكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم الذين تأثرت حياتهم إيجابيا بالمساعدات التي قدمتها الأمم المتحدة. ويسر وفد بلادي أن يلاحظ أن الأمم المتحدة تواصل تحسين تنسيق أنشطتها الإنسانية، مما يسمح باستخدام أفضل للأرصدة الشحيحة وبالقضاء على التكرار المكلف على مستوى التشغيل.

أما محنة المشردين داخليا، وبخاصة في أفريقيا، فتظل من أسباب القلق الرئيسية لوفد بلادي. ويزيد من هذا القلق الفجوات الخطيرة في استجابة الأمم المتحدة للمشردين داخليا، التي تعرفت عليها بعثات الاستعراض التي أرسلتها الشبكة الرفيعة المستوى فيما بين الوكالات المعنية بالتشرد الداخلي. ونرحب بإنشاء وحدة للمشردين داخليا في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ونرجو أن تبدأ معالجة هذه الفجوات على الفور.

وبينما يمكن بكل تأكيد بذل المزيد من الجهود لمساعدة المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، فإننا ندرك العقبات التي تواجهها الأمم المتحدة ووكالاتها. ومن أهم هذه العقاب قضية القصور في تمويل الأعمال الإنسانية. ويؤيد وفد بلادي بشدة نداء الأمين العام من أجل التمويل المجدي العاجل، وبخاصة بالنسبة لما يسمى بالطوارئ المنسية، مثل أنغولا والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى.

ستستضيف جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. ونرجو أن يعمل مؤتمر القمة ذاك على تجديد التزام المجتمع الدولي بأهداف التنمية المستدامة. وإذا أردنا أن نضع تصورا جديدا للتنمية المستدامة، فيجب على مؤتمر القمة أن يعتمد برنامجا ملموسا وعمليا للعمل من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في العقد المقبل. ونعتقد أن من أخطر ما يهدد التنمية المستدامة استمرار الفقر واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ولهذا، يجب أن يكون استئصال شأفة الفقر الشغل الشاغل لمؤتمر القمة. ويود وفد بلادي أن يحيط الجمعية علما بأن الاجتماع الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للتحضير لمؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في الأسبوع الماضي في موريشيوس، قرر أن يقترح جعل موضوع مؤتمر القمة ”استئصال الفقر كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة“.

ويجب أن نواصل مساعينا لمواجهة التحدي الذي وضعناه بأنفسنا في إعلان الألفية، وهو إعلان الحرب على الفقر والتخلف عن طريق شن حملة مستدامة لجعل الحق في التنمية واقعا بالنسبة للجميع.ونرحب كذلك بإنشاء قوة عمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تابعة للأمم المتحدة. ونوافق على أن تسخر قوة العمل طاقة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف تنمية الألفية.

والمؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية، المزمع عقده في المكسيك عام ٢٠٠٢، محاولة أخرى على الصعيد الحكومي الدولي لتعبئة الموارد لمكافحة الفقر والتخلف. وندرك أن هذه الجهود الوطنية والدولية تتطلب

شراكة ومشاركة حقيقيتين مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

نلاحظ أن الدورة الثامنة للجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية قد بدأت عملها، ونطالب جميع المشتركين فيها بأن يعملوا بدأب لحسم القضايا الهامة والانتهاء من وضع الصكوك الإضافية المتعلقة بالترتيبات العملية اللازمة لتسيير أعمال المحكمة بفعالية. ومما يثلج صدرنا الأعداد المتزايدة من التوقيعات والتصديقات على النظام الأساسي، مما يشير إلى قبول المحكمة على الصعيد العالمي، وتبديد الشكوك حول دخول نظامها الأساسي حيز النفاذ في وقت قريب. ويود وفد بلادي كذلك أن يعرب عن ترحيبه بأوجه التقدم الضخمة التي حققتها المحكمتان الدوليتان لكل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة أثناء العام الماضي نتيجة لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية التي تستهدف تعزيز الكفاءة التشغيلية في كلتا المحكمتين. ونلاحظ بقلق أيضا نقص الموارد، مما أعاق حتى الآن إنشاء أو تشغيل محكمة خاصة بسيراليون.

ونقدر تقارير الأمين العام الممتازة إلى مجلس الأمن. فاهتمامه الشخصي بأزمات معينة يجسد إرادة المنظمة في تحسين الحالة الإنسانية. ومن الواضح أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية التخفيف من أثر الجزاءات على المدنيين. إن الآثار المهلكة لعقد من الجزاءات المفروضة على سكان العراق تصور الحاجة إلى تحسين قدرة المنظمة على تحقيق التوازن بين ضرورتيها المزدوجتين: صون السلم والأمن الدوليين وتحسين حياة الناس.

إذا أريد للأمم المتحدة أن تظل مخلصة لمبادئ تأسيسها، فإن الحقوق الثابتة لشعبي فلسطين والصحراء الغربية وغيرهما من الشعوب التي لا تزال تعاني من السيطرة والظلم يجب أن تعالج بوصفها من المسؤوليات الملحة.

السيد ألمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على عرضه الموجز لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة، وبتهنئته على إعادة انتخابه التي يستحقها بجدارة. إن قيادته الذكية والفعالة ستمكن الأمم المتحدة من أن تظل بؤرة للتوفيق بين جهود الدول الأعضاء بغية تحقيق مقاصدنا المشتركة بما يتفق ومبادئ ميثاق سان فرنسيسكو، الذي تعهدنا كلنا باحترامه.

إن العالم يواجه اليوم مشاكل تتجاوز الحدود الوطنية. وهذه التهديدات تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة، بل وموحدة. والأمم المتحدة هي المحفل المتعدد الأطراف الأساسي والمكان الوحيد الذي يمكننا أن نتصدى فيه لهذه التهديدات على النحو الواجب وفقا للقانون الدولي. وفي جمعية الألفية قرر رؤساء الدول والحكومات أن يجعلوا الأمم المتحدة أفضل آلية ممكنة لتعزيز التنمية لدى جميع شعوب العالم ولمكافحة الفقر والجهل والمرض. كما اتفقوا على أننا جميعا يجب أن نحارب العنف والظلم والجريمة والإرهاب – وهذه قضية اكتسبت أهمية خاصة في ضوء الأحداث المأساوية والوحشية والشنيعة التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا سأكتفي بأن أكرر عميق مواساة حكومة إكوادور وشعبها. ودور منظمتنا في صون السلام والأمن الدوليين عنصر أساسي من عناصر مسؤولياتها ولقد تبين من تدخلاتها في الصراعات المسلحة في شتى أنحاء العالم من خلال عمليات حفظ السلام، أن بعضها حالفه النجاح بينما البعض الآخر علمنا دروسا يجدر تطبيقها في المستقبل.

ونزع السلاح، من جهة، ومنع الصراعات، من الجهة الأخرى جانبان لمشكلة واحدة بذاتها. فإذا تم التوصل إلى حل للصراعات المحتملة في الموعد الملائم بطرق سلمية، عندئذ لن يكون للدول المعنية أي سبب للدخول في سباق للتسلح. وسيصبح نزع السلاح أكثر سهولة عندما يتم

التوصل إلى حلول عن طريق الحوار والمفاوضات والاتفاقات اللازمة.

في آب/أغسطس الماضي، تولت إكوادور رئاسة مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ويحدوني الأمل أن يتمكن بلدي من المساهمة بتقديم قوة دافعة لإنهاء الشلل الذي أصاب هذا الجهاز الرئيسي. وعلى أية حالة، سيسترشد بلدي بمبادئ سياسته الخارجية الثابتة في هذا السياق وهو يلتزم التزاما تاما بتزع السلاح الكامل تحت سيطرة دولية فعالة.

يقول الأمين العام إن قادتنا اتفقوا في إعلان الألفية على المضي قدما في تنفيذ المهمة العاجلة المتمثلة في القضاء على أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، والحد من أخطار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية. ومما يؤسف له، أن المؤشرات غير مشجعة جدا بشأن الموضوع الأول. ونحن لا نتحرك في الاتجاه الصحيح بشأن ذلك الموضوع. واحتمال استئناف التجارب النووية، ونشر القذائف الدفاعية بعد ذلك أو استخدام الفضاء الخارجي في أغراض عسكرية يمكن أن يترك أثرا سلبيا على نزع السلاح وعلى نظام عدم الانتشار الذي وضع بعد مفاوضات مطولة وطول أناة.

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي اختتم أعماله مؤخرا في نيويورك دون أن يتوصل إلى النتائج المرجوة، يعد مع ذلك خطوة إلى الأمام في عملية تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الداخلي والدولي.

وفيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد، أود أن أذكر مع الارتياح أن إكوادور نفذت التزاماتها التي تعهدت بها في إطار معاهدة أوتوا وحققت الهدف المحدد بالتخلص من مخزوناتها من الألغام قبل حضور الاجتماع الثالث للدول الأطراف في ذلك الصك الدولي، الذي عقد على التو في ماناغوا. وفي آب/أغسطس من هذه السنة، وكمرحلة أولى، وباستخدام مصادرنا، قمنا بتحطيم ٤٥٨ ١٠١ من الألغام المضادة للأفراد، وقبل أيام قليلة، في ١١ أيلول/سبتمبر، قمنا بتحطيم ٣٤٤ ١٥٤ من الألغام الإضافية، ويعزى الفضل في ذلك إلى مساعدة خارجية وصلتنا عن طريق منظمة الدول الأمريكية.

وفيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية التي ورد تحليلها في تقرير الأمين العام، سأركز على الأهمية ذات الأولوية التي يوليها بلدي على المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المقرر انعقاده في مونتيري، بالمكسيك. وهذه فرصة ممتازة لوضع اتفاق جديد لكل أنحاء العالم يتعين أن يتضمن تعبئة ملائمة للموارد الداخلية، والمزيد من التدفقات المالية على نحو أكثر ثباتا، ووضع نظام للتجارة الدولية يوفر إمكانية أفضل لوصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق العالم الكبيرة، والتوصل إلى حلول فعالة ودائمة لمشاكل المديونية الخارجية الخطيرة جدا، التي تضع المستقبل الاقتصادي لبلدان نامية كثيرة موضع الرهينة، والأخذ بنهوج متكاملة نحو القضايا المنهجية، مما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مشاركة البلدان النامية في صنع القرار في الشؤون الاقتصادية الدولية ويعزز إنشاء هيكل مالي دولي جديد.

ويمثل هذا المؤتمر أيضا تحديا لفعالية الأمم المتحدة فيما يتصل بالنظر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ولن يكون مجرد تكرار لآمال عقدت منذ أمد طويل. ولا بد أن يكون خطوة إلى الأمام في مجال التعاون الدولي وبصدد اعتماد سياسات وتدابير واقعية من شأنها أن تساعد في القضاء على الفقر وبناء مجتمعات يسودها المزيد من العدل وتظهر المزيد من التضامن وتقدم معنى حقيقيا للمبادئ الديمقراطية ولحقوق الإنسان.

تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، والالتزام الذي كاد أن يكتمل بعملية إنهاء الاستعمار هما بالفعل إنجازان رئيسيان حققتهما منظمتنا. والعهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية انبثقا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ المتضمنة في الميثاق. وإضافة إلى ذلك، توجد اتفاقات ومعاهدات أخرى لحماية حقوق النساء والأطفال والمعوقين وللقضاء على التمييز العنصري ومناهضة التعذيب. ومن شأن دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ الوشيك أن يضمن امتداد يد القانون الدولي الطويلة لتقبض على المسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وعلى جلادي شعوبهم والمستبدين بأقدارهم.

وبالرغم من أن الأمم المتحدة، حسبما قال الأمين العام، يجب أن تواصل العمل الجاد لتضييق الفجوة بين حقوق الإنسان وتطبيقاتها، يصح القول بقدر متساو بأن إضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان أصبح الآن حلقة هامة في تاريخ المنظمة تدل على التزامها ببناء عالم أكثر عدلا واتساما بالطابع الإنساني.

السيد نيكولسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن التهانئ الحارة للأمين العام على عرضه الشامل والملهم لتقريره السنوي، فضلا عن إنجازاته في السنة الماضية.

ونعرب عن سرورنا للعمل معه أثناء فترته الثانية بصفته أمينا عاما، ونجدد دعمنا لجهوده الرامية إلى تعزيز فعالية المنظمة وكفاءتها ووثاقة صلتها بالواقع.

إن التقرير السنوي إذ يسلم بالمهام المعقدة التي تواجه المنظمة، يقدم استعراضا مستنيرا لشتى الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الجهود المبذولة لإيجاد حلول بناءة للمشاكل الجوهرية في عالمنا الآخذ في الترابط بصورة متزايدة.

وإعلان الألفية، والدليل التفصيلي لتنفيذه، يقدمان جدول أعمال واسع النطاق وزاخرا بالمهام لعملنا المشترك في المستقبل.

وتسلم رومانيا بدور الأمم المتحدة كأداة للتعاون العالمي في السعي إلى تحقيق أهداف مشتركة وما زالت ملتزمة بالوفاء بحصتها من المسؤولية في هذا المسعى.

ومن هذا المنظور، ومع إشادتي بالتقرير ونتائجه، أطرح بعض التعليقات.

نظرا للظروف غير العادية التي نعمل في ظلها في هذه الدورة للجمعية العامة، نرى أن المجتمع الدولي يجب أن يكرس جهوده لوقف الاتجاه الأخير نحو الزيادة الكبيرة في العنف والأعمال الإرهابية، ونرحب بالمناقشة المقرر إجراؤها في الأسبوع القادم.

الكارثة البشرية، التي سببت الحزن في الولايات المتحدة والمدينة المضيفة للأمم المتحدة، مأساة تأثر بها كل الناس. ولا توجد كلمات تكفي لشجب الإرهاب والتعصب.

ولا نملك أبدا بعد الآن أن ندفع الأرواح البريئة ثمنا لأعمال إرهابية بشعة كالتي تم ارتكابها. ولهذا السبب يجب أن يتصرف المجتمع الدولي على الفور وعلى نحو يتسم بالإصرار. وأود في هذا السياق أن أبلغ الجمعية العامة بتأييد برلمان رومانيا في ١٩ أيلول/سبتمبر لقرار مجلس الأمن القومي الروماني بإتاحة المرافق الجوية والبرية والبحرية في رومانيا دعما للإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب.

لقد كانت مشاركة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام أو بناء السلام وفي منع تكرار الصراع دائما وما زالت إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة. ونؤيد الأعمال الجاري الاضطلاع بها لإيجاد أسس آمنة ومناسبة لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وسوف تحتفل رومانيا في تشرين الأول/أكتوبر القادم بمرور ١٠ سنوات على مشاركتها دون انقطاع في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤكد تجربتنا أن للشرطة المدنية والعسكرية دورا متزايدا تؤديه في عمليات حفظ السلام المعاصرة. وبالتالي فقد قررت رومانيا المساهمة في الوجود الدولي في كوسوفو بتوفير عدد كبير من أفراد الشرطة للمساعدة في التحول من الصراع إلى الاستقرار.

وفي مجال منع نشوب الصراعات المسلحة، نعرب عن تأييدنا للتوصيات الواردة في التقرير والرامية إلى تعزيز فعالية مختلف أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها، وإدارات الأمانة العامة، وإلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وقد استضافت رومانيا في الربيع الماضي في بوخارست محفلا أقاليميا معنيا بمنع نشوب الصراعات وإدارة الكوارث، أدى إلى إنشاء مركز إقليمي، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدة بلدان مانحة.

وفي التعامل مع الصراعات القائمة، نحبذ كثيرا توثيق التعاون والحوار بين الأمم المتحدة والهياكل والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عبر نطاق عريض يمتد من بناء السلام ومنع نشوب الصراعات إلى الإصلاح والتعمير والتنمية الطويلة الأمد بعد انتهائها. ومع التقدير الواجب لهويات جميع المنظمات الإقليمية والخبرات المحددة لكل منها، أود أن اقترح النظر إلى العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمثابة نموذج للتعاون بين المنظمة العالمية وهيكل له رسالة إقليمية. وما زال هناك مجال بطبيعة الحال لمزيد من التحسين.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى بعض المقترحات التي قدمها وزيرنا للشؤون الخارجية، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لدى تقديمه إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من هذا العام، فقد أكد أهمية إقامة آلية متسمة بالكفاءة لتبادل المعلومات بشأن الأزمات المحتملة والدروس المستفادة من البعثات الميدانية المشتركة؛ والتقييمات المشتركة الدورية للتطورات التي تطرأ في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ ومشاركة كل من المنظمتين في اجتماعات الأخرى المكرسة لمواضيع ذات اهتمام مشترك.

ويتمثل أحد التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي الآن، كما قال الأمين العام كوفي عنان مرارا، في القضاء على الفقر وتحقيق النمو المستدام من خلال اتباع السياسات السليمة وبناء المؤسسات الملائمة.

وسوف نشترك في الشهور المقبلة في المراحل النهائية للأعمال التحضيرية لمؤتمرين هامين تعقدهما الأمم المتحدة في مجال التنمية، هما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بعد انقضاء ١٠ سنوات على ريو، الذي سيعقد في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وسيشكل كل من الاجتماعين الرفيعي المستوى خطوة هامة يقطعها المجتمع العالمي نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة الأخذ بنهج ابتكاري إزاء التمويل لأغراض التنمية، فضلا عن التنمية المستدامة. وتؤكد رومانيا من جديد التزامها بمفهوم التنمية المستدامة وبتوصيات مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية؛ ونحن شريك نشط ضمن العملية التحضيرية على الصعيد الإقليمي. ولكي نجابه التحديات الجديدة فيما

يتعلق بالتنمية والبيئة، عقدت الحكومة الرومانية اجتماع قمة معنيا بالبيئة والتنمية المستدامة خلال النصف الأول من هذا العام في منطقة كاربثيا والدانوب ومؤتمرا إقليميا لتقييم عملية ريو بعد انقضاء عشر سنوات في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

تشكل ثورة المعلومات والمجتمع المعلوماتي الناشئ قوة دافعة هامة وراء العولمة. وتمثل المبادرة العملية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة مؤخرا في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي إقامة فرقة عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال تابعة للأمم المتحدة، ورومانيا ممثلة فيها، خطوة هامة للأمام في مواصلة الحرب على ما يسمى بالفجوة التكنولوجية الرقمية. ورومانيا بوصفها جزءا من خطة العمل لأوروبا الالكترونية على استعداد لأن تصبح نقطة اللقاء الإقليمية لمبادرات الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ومن نفس المنطلق اضطلعت رومانيا، فيما يتعلق بتوسيع نطاق التعاون مع الأمم المتحدة في مجالات محددة، بمبادرة لتنظيم حلقة دراسية عن مشتريات الأمم المتحدة في بوخارست في أيار/مايو الماضي، وذلك من أجل تشجيع المؤسسات الرومانية على الاستجابة لاحتياجات الأمم المتحدة من المشتريات.

ختاما، تؤيد رومانيا الأمين العام فيما يبذله من جهود لدمج حقوق الإنسان في نطاق أنشطة الأمم المتحدة برمتها. وفي هذا السياق، نشجع على توثيق التعاون بين مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من هيئات الأمم المتحدة وآلياتها وبين هياكل التعاون الإقليمية التي لها بالفعل خبرة فنية قيمة في هذا المجال، كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية وتوطيد أقدامها. وتوفر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وهيئة حقوق الإنسان هذا العام، وأخذت فيها رومانيا وعدد لا بأس به من البلدان الديمقراطية بزمام المبادرة، منظورا جديدا فيما يتعلق بمساهمة منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

السيدة فريتشي (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أؤكد من جديد أعمق مشاعر التعاطف والمواساة التي سبق أن أعربت عنها حكومة ليختنشتاين لبلدنا المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة لضحايا الهجمات البشعة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. لقد تأثرنا جميعا – لا سيما من يعتبرون مدينة نيويورك وطنا لهم، ولو أنه وطن مؤقت – وان قلوبنا وأفكارنا تتجه أولا وقبل كل شيء إلى الشعب الأمريكي.

اليوم يواجه العالم وهذه المنظمة تحديا هائلا. لقد علمنا منذ زمن بالخطر الذي يشكله الإرهاب الدولي، ومع ذلك يكاد يكون من المستحيل أن يتمكن أي شخص من التكهن بنطاق الهجوم الذي وقع مؤخرا وفداحته وأثره على حياة كل منا. ويفرض هذا على الأمم المتحدة تحديا بأن تفي بالتزاماتها بموجب الميثاق، لا سيما فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. ونعرب عن امتناننا الشديد للأمين العام على استعداده للاستمرار في خدمة هذه المنظمة. فلم تكن الحاجة إلى قيادته أعظم مما هي الآن.

منذ أعوام والمناقشات تدور حول الإرهاب في هذا المبنى. وكثيرا ما كانت مثارا للجدل؛ وكثيرا ما كانت مشحونة بالانفعالات.

وما من شك في أن الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر أضافت بعدا جديدا لهذه المناقشات. فقد أُجبرنا على الاعتراف بأن الإرهاب يهدد حياة كل واحد منا، ويهدد نسيج مجتمعاتنا والسلم والأمن الدوليين. ويروعنا أيضا أنه لا توجد له حلول سريعة ولا وسائل سهلة

لعلاجه ولا مخارج مريحة منه. وفرض علينا أن نفهم، بأكثر الطرق وحشية، أن هذا التحدي يقتضي منا أن نتعاون جميعا. ومن هنا تنبع الحاجة إلى وجود استجابة دائمة من جانب هذه المنظمة.

لقد تغير عالمنا في جوانب عديدة منذ قدم الأمين العام تقريره عن أعمال المنظمة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ومع ذلك لا يزال التقرير المعروض علينا بالغ الأهمية ووثيق الصلة بمواضيع الساعة. ومثلما لا توجد حلول سريعة للأزمة التي نواجهها، فلا توجد أيضا حلول ذات مسار واحد. ويجب أن يكون شاغلنا الأول هو تسليم مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة للعدالة. وحتى إذا وجدنا حلا طويل الأجل وقادرا على الاستمرار للتحدي المطروح علينا، فيجب علينا أيضا أن نوحد قوانا للقضاء على الأسباب الجذرية الكامنة وراء الإرهاب.

إن حالات الأزمة يمكن أن تُخرج منا جميعا أحسن ما فينا، ففي حياتنا اليومية – رغم أنها لم تكن عادية على الإطلاق على مدى الأسبوعين الماضيين – لاحظنا كيف أصبح شعب هذه المدينة أكثر تلاحما. ويبدو أن هذا هو الحال بالنسبة للمجتمع الدولي الذي نمثله جميعا هنا. إن ردود الأفعال على نطاق العالم بلورت اعترافا عميقا بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي. فقد سكتت الأصوات التي كانت تعلو أحيانا منتقدة تعددية الأطراف وحل محلها نداء مشترك لتوحيد القوى من أجل مصلحة الجميع. وعلينا أن نستغل هذا الزخم لجعل العالم يعي أن الأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي نجتمع فيه معا لنتفق على سياسات، وعلى طرق لتنفيذها. وفي هذه اللحظة الحاسمة يجب أن تلعب الأمم المتحدة دورا حاسما.

منذ عدة سنوات، وبمناسبة عرض تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، أعربنا عن تأييدنا للجهود التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان لنشر ثقافة للوقاية وخصوصا لمنع نشوب الصراعات. ومن المحزن أن هذه الجهود اكتسبت مغزى ملتهبا في ضوء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وكما هو الحال في كل مجال يستدعي الوقاية، فإن القضية الأساسية هي التصدي للأسباب الجذرية. والتعرف على الأسباب الكامنة في لب الإرهاب، ومكافحة هذه الأسباب التي تجعل مثل هذه الهجمات أمرا ممكنا لا يتساويان بأي حال مع التغاضي عن هذه الأعمال. بل إنهما مجرد تعبير عن رد ذكي وعقلاني على أفعال غير عقلانية تتحدى فهم الإنسان.

والخطوات المطلوبة لتصميم هذا الرد القوي متعددة الأوجه: وأول ما يتبادر إلى الذهن هو تعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية، وقمع التدفقات المالية المتجهة إلى الجماعات الإرهابية. وفي هذا المنعطف، أود أن أتعهد بالدعم الكامل والقاطع من حكومة ليختنشتاين في هذا الصدد.

ولكن علينا أيضا أن نضاعف جهودنا لاستئصال شأفة الفقر المدقع الذي يزيد من تهميش المحرومين من حقوقهم في عالمنا؛ وإيجاد حلول سياسية لحالات الصراع والأزمات المزمنة؛ وتعزيز سيادة القانون، ومنع نشوب صراعات جديدة. وفي المقام الأول، يقع على عاتقنا التزام عاجل بضمان ألا تكون هناك فجوة تفصل بين الشعوب ذات الثقافات والحضارات المختلفة. وعلينا أن نتصرف على نحو يوضح لشعوبنا أننا نفهم كيف أن كلا منا جميعا يحتاج بشدة إلى الآخر كيما نخلق لأبنائنا عالما جديرا حقا بالعيش فيه، وأننا بالفعل نمثل ما يريده منا الميثاق – أي أسرة من الأمم.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أثناء المناقشة العامة سيتوجه صوت أكثر هيبة من صوتي بتهانئ الوفد

الغيني إلى السيد هان سونغ – سو على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وإلى حين ذلك، أود أن أعبر عن مدى سروري لرؤيته يترأس أعمالنا، وأن أؤكد له تعاوننا.

لا يسعني أن أبدأ النظر في تقرير الأمين العام دون أن أعرب مرة أخرى عن تعازينا القلبية لشعب وحكومة الولايات المتحدة إثر الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي.

ووفد بلادي ينضم إلى سائر أعضاء المجتمع الدولي في إدانة هذه الأعمال الوحشية التي صدمت مشاعر الناس بعنف في كل مكان. إن بشاعة هذه الأحداث المأساوية لتدلل على مدى قسوة طبيعة مرتكبي الإرهاب الدولي ولا إنسانيتها، وتحتم على جميع الدول أن تجلس معا وتمعن التفكير في أفضل السبل الكفيلة بمكافحة هذه الآفة.

والوفد الغيني سيقدم دعمه لأية مبادرة قد يُتفق عليها عقب المناقشة التي ستتناول هذا البند.

يرى وفد بلادي أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، وهو أول تقرير يقدم بعد مؤتمر قمة الألفية التاريخي، وثيقة ممتازة تستحق دراسة متأنية. وأود أن أعرب للسيد كوفي عنان عن تقديرنا للخطوات العديدة التي اتخذها لتمكين المنظمة من القيام بدورها كاملا، ومن ثم التغلب على الحواجز الجديدة في فجر القرن الحادي والعشرين. وأقول، عرضا، إن إعادة انتخابه عن جدارة لرئاسة هذه المنظمة إنما جاءت اعترافا بقدراته ومزاياه.

في العام الماضي بذلت منظمتنا جهودا مجمودة لتنفيذ الإعلان السياسي الذي اعتمده قادتنا في مؤتمر قمة الألفية. ووفد بلادي يرحب بالخريطة التي اقترحها الأمين العام لتنفيذ الإعلان. وهذه الوثيقة المهمة تمثل أداة قيمة لبلوغ أهداف مؤتمر القمة وتنفيذ التعهدات التي قطعت فيه.

وأود أن أُعلق على بضع نقاط وردت في التقرير تهم وفد بلادي بشكل خاص. وهي تتعلق أساسا بالسلم والأمن الدوليين.

اليوم، كما كان الحال في السنوات الماضية، تكمن مسألة السلم والأمن في صلب شواغلنا. وقد عقدت عدة اجتماعات رفيعة المستوى في هذا العام المنصرم لإجراء دراسة متعمقة لأسباب الصراعات، وإيجاد حلول ملائمة لصون السلم والأمن الدوليين.

ويمثل تقرير الإبراهيمي الذي اعتمده مجلس الأمن بالتوازي مع مؤتمر قمة الألفية، وثيقة أساسية سيساعد تنفيذها الفعال على منع نشوب الصراعات وإدارتها في جميع مراحل العملية.

وبالمثل، توصلت عدة أفرقة عاملة إلى استنتاجات ذات صلة، سوف تساعد على إرساء الأساس لسلام دائم. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بالمبادرات الجديدة التي طرحها الأمين العام بشأن منع نشوب الصراع وصون السلام.

ومن دواعي سرور وفد بلادي أن يلاحظ أيضا تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني، بغية التوصل إلى نهج عالمي ومتكامل لإدارة الصراع.

وفي هذا الصدد نرى أن زيادة إشراك الهيئات العاملة في مجال التنمية والشؤون الإنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، يمكن أن تساعد في خلق بيئة سلمية، والتصدي للأسباب الجذرية للصراعات في المراحل الأولى بعملية منع نشوبها.

ومن شأن إشراك المؤسسات المالية، وهو أمر مرغوب فيه بشدة، أن يساعد في القضاء على الفقر، الذي يشكل أحد أهم الأسباب الجذرية للصراعات.

ونحن نشجع إيفاد بعثات متعددة التخصصات إلى مناطق عدم الاستقرار. ويمثل إيفاد هذه البعثات نهجا جديدا للتوصل إلى حلول متكاملة للمشاكل المتعددة الكامنة وراء حالة عدم الاستقرار السائدة في بعض مناطق العالم. وأرحب في هذا الصدد بالبعثة متعددة التخصصات التي زارت أفريقيا الغربية في شهر شباط/فبراير الماضي. وستؤدي الشراكة الجديدة مع دول منطقتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا إلى المساعدة في تخفيف حدة التوتر.

وفي هذا الصدد، أرحب بالإنشاء المرتقب لمكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا لتعزيز قدرات المنظمة في مجالات الرصد والإنذار المبكر والحيلولة دون نشوب الصراعات في تلك المنطقة دون الإقليمية. وتعتبر دبلوماسية الجوار هذه من الأدوات المفيدة للدبلوماسية الوقائية. ويحبذ تكرار التأكيد مرة أخرى على أن بناء السلام يظل يشكل مفتاح السلام الدائم. وفي حين أنه تحقق بعض التقدم في سيراليون، فإن الطريق ما زال طويلا لبلوغ سلام دائم. ويؤيد وفد بلادي مناشدة الأمين العام للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لضمان نجاح عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في مجتمعهم في سيراليون.

وفيما يتعلق بإدارة الصراعات، فإن وفد بلادي ينتظر باهتمام مشروع خطة العمل التي يعدها الأمين العام لبناء السلام. ونأمل أن يأخذ مشروع هذه الخطة في الاعتبار كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لبناء السلام.

وبالنسبة لموضوع الجزاءات، يوافق وفد بلادي تمام الموافقة على مفهوم الجزاءات التي تكون قوية بالقدر الذي يحقق الهدف المتوخى منها. لقد أدى هذا النوع من الجزاءات إلى تخفيف حدة التوترات في بعض مناطق العالم. وينطوي التاريخ الحديث على أدلة وافرة تثبت أن مجرد صدور قرارات في حالات الأزمات لا يكون كافيا بشكل دائم لضمان استعادة السلام، ولا بد إذن من التفكير في آليات تكون أكثر إلزاما مثل الجزاءات. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون للجزاءات آثار ضارة على السكان المدنيين الأبرياء.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، يشجع وفد بلادي مبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بغية دعم الإجراءات التي تتخذها الهيئات التنفيذية لتلبية احتياجات الأشخاص المشردين. وبهذه الطريقة يمكن إيلاء المزيد من الاهتمام لهذه المجموعة الهامة من ضحايا الصراعات، الذين دأبت الأنشطة الإنسانية على تجاهلهم وقتا طويلا. ويؤيد وفد بلادي الجهود الرامية إلى بناء ثقافة حماية المدنيين المهددين من الصراعات المسلحة.

وخلال العام المنصرم، تم أيضا تناول قضايا هامة أخرى – اقتصادية واجتماعية وثقافية – بتوجيه من الأمين العام.

وفي إعلان الألفية، قرر قادتنا إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا، ودعوا منظومة الأمم المتحدة لأن تضطلع بدور حفاز في تعبئة الموارد اللازمة للتنمية في أفريقيا. واستجابة لهذه الدعوة، يود وفد بلادي أن يكرر التأكيد على النداء الذي وجهه رؤساء الدول أو الحكومات الأفريقية من أجل تنظيم دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة أفضل السبل لدعم المبادرة الأفريقية الجديدة، التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يكرر التأكيد على تأييدنا للأمين العام. ونحن نشجعه على أن يواصل في فترة ولايته الثانية العمل الذي بدأه بالفعل، وأن يستكشف سبلا ووسائل جديدة لاستعادة السلام والأمن الدولي ولتعزيز التعاون الدولي.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أرجو أن تسمحوا لي في البداية بأن أقدم أحر تهانئي للسيد هان بمناسبة انتخابه رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة. وأوجه تهانئي أيضا لأعضاء المكتب الآخرين. وأنا على ثقة من أن هذه الدورة ستتمكن من تنفيذ مهامها بنجاح بفضل حكمة الرئيس وخبرته وكذلك بفضل دعم وتعاون جميع الدول الأعضاء.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا وامتناننا لرئيس الدورة السابقة السيد هاري هولكيري لإسهامه الهام في النهوض بعمليات الإصلاح وإعادة تنشيط عمل الجمعية العامة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي الشامل والزاخر بالمعلومات عن أعمال الأمم المتحدة، الذي يغطي جميع جوانب عمل المنظمة في العام الماضي، وهو العام الأول في الألفية الجديدة. ويستحق تقريره الاهتمام به والنظر فيه بشكل كامل.

وقبل أن أدلي بتعليقاتي بشأن تقرير الأمين العام، أود أن أكرر التأكيد على تأييد الصين لتقديم مسألة ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي''، البند ١٦٦ من بنود جدول الأعمال إلى الجمعية العامة للنظر فيه. لقد بينت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن يوم ١١ أيلول/سبتمبر مرة أخرى أن الإرهاب يمثل الآن مشكلة بارزة، وأنه أصبح يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين، وأنه يتعين لذلك على جميع بلدان العالم أن تعزز تعاونها وتبذل جهودا مشتركة في سبيل المحافظة على مصالحها المشتركة وكذلك لمنع ومكافحة كل أشكال الأنشطة الإرهابية. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور هام في هذا الصدد، وسيشارك وفد الصين بنشاط في المناقشات ذات الصلة وسيقدم إسهامه في تعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب.

والآن، أود أن أتشاطر آرائي مع الجمعية العامة بشأن بعض القضايا المتصلة بتقرير الأمين العام. وأود أن أتكلم أولا عن قضية السلام. في قمة الألفية التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، قطعت الأمم المتحدة على نفسها التزاما صريحا قال فيه قادة الدول: ''إننا مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لأهداف الميثاق ومبادئه'' (A/55/2، الفقرة ٤) ... ''ولن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب'' (المرجع نفسه، الفقرة ٨). وفي العام الماضي أيضا، استعرض كل من مجلس الأمن والجمعية العامة تقرير الإبراهيمي، واستكشفا بشكل نشط السبل الفعالة لتعزيز قدرات وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وما فتئت الأمانة العامة أيضا تقوم بإجراء تعديلات وإصلاحات تبعا لذلك. وفي الوقت نفسه، قام الأمين العام والأطراف الأخرى المعنية بمضاعفة جهودهم للنهوض بالسلام. وفي الوقت الحالي، حققت جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام نتائج إيجابية في بعض المناطق، وخصوصا في أفريقيا.

ومع ذلك، فإن العالم ما زال بعيدا عن أن يكون عالم سلام. ولا تزال الشعوب في بلدان عديدة تعيش في ظروف يسودها البؤس بسبب الحروب والاضطرابات.

وتنشب الصراعات الإقليمية، بصورة متتالية، بسبب النزاعات العرقية والدينية والإقليمية، وكذا القتال على الموارد. ومن أمثلة ذلك، الصراع المستمر بين فلسطين وإسرائيل، الذي قوض السلام والاستقرار الإقليميين بشكل جدي. وفي الوقت نفسه، فإن ظواهر مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها، وتدهور البيئة، وانتشار الأمراض ومشكلة اللاجئين قد ألحقت ضررا ملحوظا بالأمن بصورة لم يسبق لها مثيل. وتسبب تفشي الأنشطة غير المقيدة للإرهابيين والانفصاليين والمتطرفين في مزيد من الضرر. وتمثل هذه الأنشطة تحديا جديدا للسلام

والأمن. فصون السلام والأمن الدوليين بصورة فعالة مسألة ملحة وهامة، كما كانت دائما.

ولا جدال في أن الأغلبية الساحقة من الصراعات التي تحدث في الوقت الراهن تنشب في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصاديا. فقد كان الفقر المدقع عقبة شديدة في سبيل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لتلك البلدان والمناطق، وتسبب في حدوث اضطرابات إقليمية، وحتى صراعات مسلحة. ولذلك، على المجتمع الدولي أن ينفذ إلى جذور المشاكل وأن يبذل جهودا جادة لمساعدة البلدان النامية على التوصل إلى حل للمسألة الأساسية المتمثلة في التخلف الاقتصادي، وهو حافز أساسي للصراع. إن التجربة السابقة في مجال حل الصراعات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا بينت أن أكثر الأساليب فعالية في منع نشوب الصراعات وحلها وتحقيق السلام الدائم والأمن المشترك هو التوصل إلى حل للخلافات والنزاعات عن طريق الحوار والتفاوض والتشاور، بما يتفق بدقة مع غايات ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. فهذا المبدأ ينبغي اتباعه بدقة في عملية منع نشوب الصراعات وحلها.

وفيما يتصل بنزع السلاح، أدت مجموعة من التطورات السلبية التي حدثت في السنوات الأخيرة في مجال الأمن الدولي إلى جمود في عملية متعددة الأطراف لنزع السلاح والحد من الأسلحة، مما اجتذب اهتماما واسع النطاق في المجتمع الدولي.

والصين تتفق مع تحليل الأمين العام الوارد في تقريره والمتعلق بنشر منظومات قذائف الدفاع الوطني ونتائجه. فنشر هذه المنظومات يهدد الجهود الحالية والمقبلة لنزع السلاح وعدم الانتشار. ومعاهدة الحد من منظومات القذائف التسيارية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا تشمل البلدان الموقعة عليها فقط، بل تعتبر ذات أهمية وصلاحية حاسمتين بالنسبة للمحافظة على التوازن الاستراتيجي والاستقرار العالميين، إلى جانب تعزيز نزع السلاح الدولي وعملية عدم الانتشار. إن نجاح جهود نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي يتوقف على المحافظة على هذه المعاهدة والتقيد بها. وفي الدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين، اتخذت الجمعية العامة، بأغلبية ساحقة، قرارات بشأن المحافظة على هذه المعاهدة والامتثال لها، مما يبين أن أغلبية بلدان العالم تطالب البلدان المعنية بالمحافظة على المعاهدة والتقيد بها بدقة. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة دراسة تطوير منظومات قذائف الدفاع الوطني واتخاذ إجراءات لمنع استمرار تدهور هذه الحالة الخطيرة.

إن استحداث نظام مضاد للقذائف باستخدام الفضاء الخارجي كقاعدة، مما يمدد سباق التسلح من الأرض والمحيطات إلى الفضاء الخارجي، ستترتب عليه نتائج بالغة الخطورة. ولذلك أصبح إقرار صك قانوني دولي بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، أمرا ملحا، حان وقته. فمنذ سنوات عديدة، تتخذ الجمعية العامة، كل عام، قرارا بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بأغلبية ساحقة. ويجب أن يولي مؤتمر نزع السلاح الأولوية لهذه المسألة وأن يبدأ المفاوضات ذات الصلة بالموضوع فورا.

إن تشجيع عملية نزع السلاح النووي وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن من التطلعات المشتركة للشعوب في جميع البلدان، ويعد من المهام الهامة بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد انعقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ بنجاح، وتوفر وثيقته الختامية إرشادا واضحا لعملية نزع السلاح النووي. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات محددة لتشجيع هذه العملية. وعلى المجتمع الدولي ككل أن يعمل أيضا على تشجيع تنفيذ اتفاقية حظر

استحداث وانتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة. وعليه أيضا أن يزيل الحواجز المصطنعة من أجل تحقيق الحظر الشامل والتدمير التام لهذين النوعين من أسلحة الدمار الشامل في وقت مبكر.

إن مسألة التنمية، بالتوازي مع مسألة السلام، من المسائل الرئيسية الأخرى التي تواجه العالم اليوم. فتعزيز التنمية يعد مهمة أساسية للأمم المتحدة في هذه الألفية الجديدة. وعلى مدى العام الماضي، عندما كانت جميع البلدان تتطلع إلى ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لجميع شعوب العالم، تدهورت حالة البلدان النامية ولم تتحسن. وزادت التحديات التي تواجهها تلك البلدان ولم تنقص. وتتسع الفجوة القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بدلا من أن تضيق. وتفاقم الفقر في مجال المعلومات في البلدان النامية.

وقد أدى كل هذا إلى وقف تنمية البلدان النامية وكذلك التنمية المستدامة للبلدان المتقدمة النمو، ومثل خطرا محتملا بالنسبة للاستقرار الدولي. ونحن نقدر الجهود الجديدة التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة البلدان على السعي نحو تحقيق أهدافها الإنمائية، والشروع في تنفيذ مشاريعها ذات الأولوية والقضاء على الفقر. ومع ذلك، لاحظنا، في الوقت نفسه أيضا، أن مدخلات الأمم المتحدة في مجال التنمية غير كافية، بشكل جدي، بالمقارنة بالمجالات الأخرى. ويجب أن تتغير هذه الحالة.

ومع دخول الإنسانية في القرن الجديد، تزايد ما تتوقعه البلدان من الأمم المتحدة، التي عليها القيام بدور أنشط وأكبر في القضاء على الفقر وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب وتعزيز الرخاء العالمي. وكما يشير تقرير الأمين العام:

> ”إذا كان المراد أن يحقق المجتمع الدولي أهداف التنمية والقضاء على الفقر فإن النمو الاقتصادي في البلدان النامية يجب أن يتسارع. وفي الوقت نفسه، فإن الفوارق في معدلات الفقر السائدة داخل البلدان وفيما بينها تقتضي اهتماما مركزا“ (A/56/1، الفقرة ١٢٩).

ونأمل أن تعمل الأمم المتحدة بنشاط نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بالمساواة في التعاون والتنمية المشتركة، لضمان أن تعود العولمة الاقتصادية بالفائدة على المجتمع الدولي ككل. ونأمل أيضا أن تعمل الأمم المتحدة على تغيير الحالة التي تهيمن فيها بضعة بلدان، في أغلب الأحيان، بصورة غير ديمقراطية، على الشؤون الاقتصادية الدولية وعلى إصلاح النظام التجاري والمالي الدولي، وذلك لضمان مشاركة البلدان النامية على قدم المساواة.

وفي الوقت نفسه، يجب على البلدان المتقدمة النمو، مراعاة منها لمصالحها الطويلة الأجل، أن تتخذ خطوات محددة لفتح الأسواق، ونقل التكنولوجيات، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى البلدان النامية، وتخفيض ديون تلك البلدان أو إلغائها، من أجل تهيئة الظروف المؤدية إلى تنميتها المستدامة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأمم المتحدة وباقي المجتمع الدولي القيام باتخاذ إجراءات حقيقية لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، وخاصة البلدان الأفريقية، ومساعدتها على دعم بناء قدراتها والقضاء على الفقر والتصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وينبغي بذل الجهود لتوسيع المبادرات القائمة لتخفيض

الديون وإلغائها وتوفير الفرص لوصول البلدان النامية إلى الأسواق بشروط أفضل.

لقد وضع إعلان الألفية عددا كبيرا من الأهداف المحددة والتزمت البلدان المتقدمة النمو بتعهدات عديدة في هذا الصدد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في وقت سابق من هذا العام. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يضم الأيادي لتحقيق الأهداف التي ينبغي أن تسهم فيها البلدان المتقدمة النمو، بصورة خاصة بمساهمات إيجابية.

السيد باوليلو (أورغواي) (تكلم بالاسبانية): إنني لا أزال متأثرا تأثرا مريعا بالأحداث التي وقعت الأسبوع الماضي في هذه المدينة وفي واشنطن. ولا بد لي أن أستهل كلامي بالإعراب عن تضامن بلدي مع شعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وضحايا مظهر مجنون من مظاهر الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن تصبح هذه البلوى العالمية، التي يمكن أن تكون كل البلدان الممثلة هنا ضحايا لها، عاملا على التلاحم والتعاون في كفاحنا المستميت للقضاء عليها.

ونود أن نتناول تقرير الأمين العام بدءا بالفقرة التي تشير إلى أنشطة المنظمة المتعلقة بالقضاء على الإرهاب، على الرغم من أني سأدلي بتعليقات إضافية في وقت لاحق من مناقشة هذا الموضوع.

إن الاتفاقيات العالمية أو الإقليمية، القائمة منها والتي هي قيد التفاوض، التي تضع سبلا ووسائل للقضاء على مختلف أشكال الإرهاب ربما كانت تبدو لنا حتى الآن استجابة كافية. وينبغي قطعا ضمان أوسع قدر من التنفيذ للاتفاقيات السارية المفعول والقيام بكل ما في وسعنا ليتم إبرام الاتفاقيتين اللتين يجري التفاوض بشأنهما الآن واعتمادهما، إن أمكن، خلال هذه الدورة. ومع ذلك ينبغي أن نتساءل عما إذا كانت الصكوك القانونية التقليدية هي الاستجابة الصحيحة للتحدي الذي وضعه الإرهابيون أمام الإنسانية. ونرى أنه ينبغي البحث عن نهج جديد لتحقيق مزيد من النتائج الفعالة ولتشجيع كل الحكومات على المشاركة في هذا الكفاح، الذي لا يمكن أن يحرز النجاح ما لم يكن الجميع مصممين بقوة على أن ينفذوا معا التدابير التي ستؤدي إلى الوقاية من الإرهاب والقضاء عليه نهائيا.

وتعزيز التعاون الدولي ضروري أيضا لمكافحة عدوين عالميين آخرين للإنسانية هما الفقر وتدهور البيئة. ونلاحظ أن الأمم المتحدة لا تزال تخصص موارد كبيرة لمكافحة الفقر وأن وكالاتها تعمل معا لتعزيز تنمية البلدان النامية. ومع ذلك، فإن النتائج ظلت ضئيلة. وربما حان الوقت لاستكشاف استراتيجيات وسبل ووسائل أخرى تيسِّر تحقيق مزيد من النتائج المرضية.

وفي هذه الأثناء، تعلق تطلعاتنا وآمالنا على المؤتمرين المقبلين، مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة، والمؤتمر المعني بالتمويل لأغراض التنمية المزمع عقده في المكسيك في السنة المقبلة. ونأمل، في جملة أمور، أن يجعلنا هذان المؤتمران أقرب إلى تحرير التجارة الدولية، وهو هدف ظلت البلدان النامية تسعى إليه منذ أمد بعيد، مقتنعة بأن التخلص من الإجراءات الحمائية سيستفيد منه الجميع في المدى البعيد.

وتلاحظ أوروغواي مع القلق بطء التقدم المحرز في البلدان الأقل نموا فيما يتعلق بالتنمية البشرية والاجتماعية. وبالتالي فإننا نؤيد اعتماد تدابير معينة اقترحها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في أيار/مايو الماضي. وفي ذات الوقت، نود أن نسترعي الانتباه إلى حقيقة أن من الضروري عدم تجاهل مساعدة البلدان التي، بينما هي من بين أقل البلدان نموا، تواجه مع ذلك مشاكل خطيرة تؤخر أو تشل تقدمها نحو التنمية. ويجب علينا ضمان ألا تتراجع

عملية التنمية في تلك البلدان بسبب عدم المساعدة، الأمر الذي يمكن أن يزيد عدد أقل البلدان نموا. لقد كان هناك ٢٣ بلدا من أقل البلدان نموا في عام ١٩٧١، و ٣٤ بلدا في عام ١٩٨١، و ٤٦ بلدا في عام ١٩٩١، و ٤٩ بلدا في عام ٢٠٠١. ويجب علينا الحيلولة دون حدوث أي زيادة في هذا العدد.

والعدو العالمي الكبير الثالث هو تدهور البيئة. ويقودنا تقرير الأمين العام إلى نتيجتين. أولا، إن صحة الأرض ليست في تحسن، بل إنها تتطور بطريقة قد تؤدي بنا، حسب العبارات المستخدمة في التقرير، إلى ''نتائج وبيلة بالنسبة للتنمية البشرية وسلامة كافة الأنواع''. (A/56/1، الفقرة ١٧٣). وقد نظر وفدي بعناية في معنى هذا التعبير المنذر بالويل والثبور، والذي يمثل دليلا واضحا للغاية على خطورة الحالة.

والنتيجة الثانية هي أننا إذا كنا نسير باتجاه الكارثة المذكورة آنفا، فليس ذلك لأننا لا ندري ما ينبغي عمله. ففي خلال الـ ٣٠ سنة الماضية، انتشر التشريع المتعلق بالبيئة، على الصعيدين الوطني والدولي، بطريقة غير عادية. ولكننا الآن نواجه عدونا القديم – وهو أنفسنا. فالاتفاقيات لم تتم المصادقة عليها، أو أنها إذا صُدِّق عليها، لم تنفذ. والإعلان والقرارات تتراكم وتنتسي. ويتحول كل شيء إلى حبر على ورق لأن الدول ترفض الوفاء بالتزاماتها. وإذا لم يحدث تغيير في سلوكنا، فإننا سنورِّث الأجيال المقبلة العالم المهدد وغير الآمن الذي نعيش فيه الآن. والأمر بأيدينا لتغييره.

والفقرتان ٨٨ و ٨٩ من تقرير الأمين العام تقدمان لنا، في صياغة موجزة، وصفا مثبطا للحالة في العالم فيما يتعلق بالمشاكل الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يؤثر على سلامة كل البشرية. وبعض هذه المشاكل ناتج عن الكوارث الطبيعية. والمشاكل الأخرى، التي تشكل الأغلبية، ناتجة عن الصراعات التي يتسبب فيها بنو الإنسان. وقد أدى ذلك بهذه المنظمة إلى استنفاد قدرتها على التصدي لهذه المشاكل عن طريق المساعدة الإنسانية ونشر عمليات حفظ السلام. وإن عمل الأمم المتحدة الإنساني للتصدي للأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ ليستحق الثناء، ولا سيما إذا ما أخذ المرء في الاعتبار الافتقار المزمن إلى التمويل المستدام المتوفر للتعامل مع الزيادة في أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين، داخليا وخارجيا، والضحايا بشكل عام، الأمر الذي يبعث على الاشمئزاز. ويجب أن نضيف إلى هذا دائما القيود المفروضة على الوصول إلى المناطق المتضررة والمشاكل الأمنية لموظفي العمل الإنساني. ونلاحظ مع القلق أن هناك نقائص خطيرة في هذه الاستجابة الإنسانية من جانب الأمم المتحدة، بسبب الافتقار إلى المال وما أسماه الأمين العام ''تقاعسا من جانب بعض الوكالات في المناطق المحددة لها''. (المصدر نفسه، الفقرة ٩٥). وكنا نود أيضا لو توفرت لنا بعض المعلومات عن هذه النقطة وكذلك عما هي التدابير التي كان ينبغي أن يعتمدها الأمين العام للتعويض عن تلك النقائص.

وقد شددنا خلال الدورة الماضية على أنه يجب علينا دعم خدمات المعلومات والتحليل بالمنظمة. والأمين العام، في تقريره المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985) ، ينظر في التقدم الذي أحرز في هذا الصدد ويقدم بعض التوصيات لزيادة الجهود الراهنة. وهذه الأنشطة تستحق منا أقوى الدعم وينبغي أن تستمر حتى يمكن للأمم المتحدة أن تؤكد أنها تتلقى كل المعلومات المتصلة بالحالات، والأحداث والاتجاهات التي قد تكون لها مضاعفات دولية، في وقت مبكر على نحو كاف حتى تتمكن من اتخاذ التدابير الوقائية.

ونلاحظ مع الارتياح أن الأمين العام بدأ بالفعل عملية لتحسين قدرة الأمم المتحدة على صون السلم واعتمد أو يعتزم اعتماد سلسلة من التدابير المدرجة في الفقرة ٤٥ من التقرير. ومع ذلك فإن الأمين العام يحذر فيما يتعلق بأفريقيا، من أن الزيادة في قدرات حفظ السلام لدى البلدان الأفريقية ينبغي ألا تؤدي إلى تخفيض مشاركة الدول من المناطق الأخرى في عمليات حفظ السلام في تلك القارة.

ويرحب بلدي – وهو مساهم رئيسي بالقوات والمعدات في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويشارك مراقبوه المدنيون والعسكريون في العديد من العمليات الأخرى في أفريقيا وأماكن غيرها – بجهود الأمين العام لإنشاء هياكل دعم أساسية فعالة للآلاف من الأفراد الذين يخاطرون يوميا بحياتهم في أوضاع تزداد خطورة وحيث تكتسب حماية السكان المدنيين، خاصة النساء والأطفال، أهمية خاصة.

ولكن، بوصف أوروغواي مساهما رئيسا في عمليات حفظ السلام، فهي مترعجة من التوافر المتناقص للموارد المتاحة لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. ولقد اضطلعت وحدات من بلدي بدور بالغ الأهمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان قدر أكبر من الأمن والسلامة للسكان المدنيين وضمان إعادة فتح طرق الملاحة النهرية سلما. ووفقا لذلك، نرى أن نداء الأمين العام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بكل أنحاء المنظومة هو نداء ملائم للغاية.

السيد سون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف أن أبدأ بياني بلهجة حزينة. لقد مر أسبوعان تقريبا على الهجوم الإرهابي المروع الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر، إلا أن الجرح الذي تسبب فيه للبلد المضيف عميق جدا لدرجة أننا مازلنا نتألم بشدة حتى يومنا هذا. ولذلك أعتقد أنه من المناسب تماما في البداية أن أتقاسم معكم بإيجاز أفكاري حول الإرهاب.

لقد تسبب الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم افتتاح دورة الجمعية العامة هذه في صدمة مروعة بكل أرجاء العالم وأصاب الشعوب في كل أنحاء المعمورة بالدهشة. ويجب أن نقف في ثبات شديد لمحاربة هذه الاعتداءات الإرهابية نظرا لأنها تشكل خطرا ليس على الولايات المتحدة فحسب، بل على المجتمع الدولي بأسره.

ونحن نشيد بالتحرك السريع الذي قامت به الجمعية العامة ومجلس الأمن باتخاذ قرارات تدين الهجوم وسط تعطيل غير متوقع لجدول اجتماعاتنا. ويأمل وفدي أن تواصل الأمم المتحدة أداء دور رئيسي في القضاء على الإرهاب الدولي.

وسوف نوضح موقفنا بشأن الإرهاب بدرجة أكبر في الجلسة العامة القادمة المكرسة لهذا الموضوع، إلا أنني أود أن أوضح نقطة: يمكن لأي منا أن يسقط ضحية للإرهاب في أية لحظة. لذلك فان هذا النوع من الإرهاب يمثل إهانة مدمرة ذاتياً لكرامة وحضارة البشرية وينبغي معاقبته والقضاء عليه بكل الوسائل.

دعوني الآن أنتقل إلى موضوعنا الرئيسي ، ألا وهو التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة (A/56/1). إن ما جعل الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة دورة فريدة من نوعها هو أنها تأثرت إلى حد كبير بمؤتمر قمة الألفية. وكانت متابعة إعلان الألفية هي في حقيقة الأمر الموضوع الرئيسي لمداولاتنا في كل أرجاء منظومة الأمم المتحدة طوال العام الماضي، وتم تنفيذ الكثير من أعمال الأمم المتحدة في إطار متابعة مؤتمر قمة الألفية.

ومن الطبيعي أن يفترض المرء أن مناقشاتنا للبند ١٠ من جدول الأعمال، المعني بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، ستركز على متابعة مؤتمر قمة الألفية. إلا أننا لدينا

هذا العام أيضا، بالإضافة الى التقرير السنوي، التقرير المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' (A/56/326)، الذي صدر الأسبوع الماضي. وحيث أن تقرير الدليل التفصيلي يعرض برنامج عمل ملموسا لتحقيق الأهداف الطموحة المحددة في إعلان الألفية، أتطلع الى مناقشة إجراءات المتابعة في وقت ما في المستقبل.

وقبل التعقيب على بعض القضايا التي تناولها التقرير السنوي أود أن أقدم خالص تهنئتي إلى السيد كوفي عنان على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام. إن انتخاب السيد كوفي عنان لفترة ثانية هو دليل على إدارته النموذجية للمنظمة العالمية خلال السنوات الخمس الماضية. وليس لدي أي شك في أن السيد عنان ، مع ثقة المجتمع الدولي الذي يستحقها تماما ومع رؤيته وقيادته المتميزتين، سيواصل بنجاح قيادة الأمم المتحدة لمدة خمس سنوات أخرى .

وأجد تشجيعا كبيرا في أن الدول الأعضاء تعهدت في مناسبات عديدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية، بتحريك أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين من ثقافة رد الفعل الى ثقافة الوقاية. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالإرادة الجماعية لكل الدول الأعضاء للمزيد من تطوير قدرة الأمم المتحدة على معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

ونحن نقدر عاليا أنه عقب الاستعراض الشامل خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للتقرير (A/55/305) الذي أعده الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، يتم الآن بذل جهد صادق لتنفيذ توصيات التقرير. ونظرا لطبيعة الصراعات المتعددة الجوانب اليوم يصعب بدرجة كبيرة إيجاد حل بسيط ومقبول للجميع. لذلك أعتقد أنه من المناسب أن يستمر الأمين العام في زيادة عدد بعثات تقصي الحقائق الجامعة بين عدة اختصاصات وأن يرسل مبعوثين وممثلين خاصين إلى المناطق الخاصة بهم، في الوقت الذي يشجع فيه المنظمات الإقليمية على أداء دور أكثر نشاطا في ذلك المسعى. ونرحب بالجهود المتجددة للأمم المتحدة للسعي إلى مناهج متكاملة متعددة الاختصاصات لمنع نشوب الصراعات، ونلاحظ أنه تم إحراز تقدم واضح في هذا المجال.

وفي منطقتي بالذات، أسهم الدعم الكامل من الدول الأعضاء لمؤتمر قمة الكوريتين التاريخي، والذي تم الإعراب عنه من خلال القرار ١١/٥٥، الذي اتخذ بالإجماع في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، في دفع عجلة السلام في شبة الجزيرة الكورية إلى الأمام. وبذلك التأييد ستواصل جمهورية كوريا بذل الجهود لإحراز تقدم في عملية السلام والمصالحة. ونحن نقدر اهتمام الأمين العام المستمر بهذه العملية في شبة الجزيرة، والذي عكسه مؤخرا بيانه الذي يرحب باستئناف المحادثات الوزارية بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويرحب وفدي بعزمه المعلن على البحث عن السبل والوسائل للإسهام في الوفاق بين الكوريتين وفي التطورات الإيجابية الأخرى في شبه الجزيرة الكورية.

وفي ميدان نزع السلاح، نشارك الأمين العام تقييمه بأن مستوى التعاون الدولي في نزع السلاح مازال هزيلا لدرجة تصيب بخيبة الأمل. ولكن نظرا لأن مفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف تعتمد إلى حد كبير على الوضع الأمني الدولي الراهن فينبغي ألا نغض النظر عن فضائل الصبر والفكر المتفائل. وفي هذا السياق، يأمل وفدي أن تمضي مداولات اللجنة الأولى قدما بشكل أكثر بناء.

وفي ميدان التنمية، كان اعتماد إعلان الألفية بالإجماع في العام الماضي بمثابة التزام سياسي رفيع المستوى بالمساعدة الإنمائية الدولية والتعزيز البيئي. وأحيي الدور

الرئيسي الذي قامت به الأمم المتحدة في هذا المجال طوال العام الماضي.

ونسجل بصفة خاصة متابعتين لحدثين تاريخيين في مجال التعاون الاقتصادي الدولي الذي تقوده الأمم المتحدة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا والدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المستوطنات البشرية. ويسعدني كذلك نجاح العمليات التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقمة العالمية للتنمية المستدامة.

وأعتقد أن وضع نهج مركز بشأن قضايا التنمية، مع التركيز على تضييق الفجوة الرقمية والنهوض بالتنمية في أفريقيا، أمر يستحق الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، إنني أرى أن جهود الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام من أجل تعزيز علاقاتها مع مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص تأتي في وقتها تماما ووجيهة للغاية. وآمل أن يتحقق مزيد من التقدم في هذا الميدان الجديد نسبيا من ميادين التعاون.

وفيما نقترب من تحقيق أحداث دولية هامة، مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقمة العالمية للتنمية المستدامة، يحدوني الأمل في أن تكون المناقشات بشأن القضايا الاقتصادية والبيئية التي ستجري خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة أكثر حيوية من أي وقت مضى.

لقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في مجال حقوق الإنسان باعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكولين الاختياريين للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل.

علاوة على ذلك، ساعدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وكذلك الدورتان الاستثنائيتان المعنيتان بالموئل وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على تعزيز دور الأمم المتحدة في النهوض بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية في أرجاء العالم.

وقد تأجلت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل في أعقاب الهجوم الإرهابي في ١١ أيلول/سبتمبر. ولكن لا يساورنا شك في أن الزخم الذي تولد من خلال العملية التحضيرية سوف يستمر، حتى إذا انعقدت هذه الدورة الاستثنائية فعلا، ستثبت أنها كانت علامة هامة في الجهود الدولية الرامية إلى جعل هذا العالم لائقا بالأطفال.

وإنني أقدر تقديرا عاليا تلك المساعدة الإنسانية التي قدمتها الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة خلال السنة الماضية، وأرحب بتحسن التنسيق في إطار المجتمع الإنساني. وبما أن هذا العام يوافق الذكرى العاشرة لإنشاء آلية للمساعدة الإنسانية في إطار الأمم المتحدة، ثمة حاجة إلى مزيد من التركيز على التقييم الشامل للأنشطة الإنسانية وعلى إمكانية إعادة تنظيم تلك الآليات.

ويعد تأمين الموارد المالية الكافية ضروريا لنجاح أنشطة المساعدة الإنسانية. وينبغي للدول الأعضاء أن تولي اهتماما خاصا للاتجاه الحالي لتناقص التمويل، كما ينبغي للأمانة أن تستكشف الطرق الكفيلة بتحسين عملية تخصيص الموارد للوكالات.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز موضوع الشراكة العالمية. فمن الجدير بالذكر أن تقرير هذه السنة يتناول الشراكة في فصل منفصل. وإفراد فصل لهذا الموضوع إنما يعكس الإدراك المتزايد داخل منظومة الأمم المتحدة للأهمية المتزايدة دوما لإقامة شراكات عالمية مع المجتمع المدني: مجتمع الأعمال، والمجتمع العلمي والمنظمات غير الحكومية.

ويمكن للأمم المتحدة، من خلال إدماج المدخلات والموارد من المجتمع المدني في عملها، أن تصبح أكثر جدوى

وأكثر مساءلة تجاه الجمهور العام. وفي هذا الصدد، نرحب بنهج هذا العام ونأمل أن يستمر في الأعوام المقبلة.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة والوارد في الوثيقة A/56/1. وللأسف، فإن الإشارة التي تضمنها التقرير إلى أن المسرح الدولي شهد تناقضات صارخة انطوت على تطورات مشجعة وتهديدات خطيرة، قد تأكدت قبل أسبوعين بعودة الإرهاب الدولي إلى الظهور في أبشع صوره. ولا يستحق ذلك منا سوى الإدانة، والإعراب عن تضامننا مع الضحايا ومع حكومة وشعب الولايات المتحدة.

إن ذلك الحدث الوحشي إنما يؤكد ضرورة تقوية الأمم المتحدة، باعتبارها الهيئة العالمية الوحيدة القادرة على التعامل مع التحديات الجديدة أمام البشرية. وإن هذا الحدث المؤسف قد برهن بشدة على أنه رغم كل مستويات الاتصال والتجارة التي تحققت نتيجة للعولمة، ورغم كل شيء، لا يمكن لأي من القضايا الجوهرية التي نعالجها أن تجد حلا في إطار وطني فحسب، كما سجل الأمين العام في تقريره بحق.

والمناقشة السنوية لتقرير الأمين العام تتيح لنا فرصة للتفكير بوجه عام وبوضوح بشأن ذلك النطاق الواسع من المواضيع التي تشملها المهام المنوطة بمنظمتنا، مما يجنبنا الوقوع في دوامة التجزئة الحتمية التي تصاحب النظر في كل بند على حدة. واهتمامنا الأول ينصب على أهمية الحفاظ على منظور الديناميكية القائمة بين السلم والأمن وبين حقوق الإنسان والتنمية.

وفي جمعية الألفية التي عقدت في العام الماضي، أكد فرناندو دي لا روا، رئيس جمهورية الأرجنتين، على العلاقة بين الفقر والصراعات، وبين عدم التنمية وانعدام الاستقرار، مشيرا إلى الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للعديد من الأزمات الراهنة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري أن تتواصل جهود المنظمة والدول الأعضاء من أجل القضاء على الفقر. وإلى جانب ذلك، فإننا نعتقد أن المجتمعات الوطنية التي تنعم بالاستقرار هي وحدها التي يمكن أن تدعم نظاما دوليا يسوده السلام والأمن.

ولكي تتحقق تلك المجتمعات، فإلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، نتفق مع الأمين العام على أهمية احترام سيادة الشعوب، ومسؤولية القيادات، واحترام الحقوق والضمانات الأساسية للأفراد وسيادة القانون. وعلى هذا الأساس من المجتمعات الوطنية الديمقراطية، القائمة على التعددية والتسامح، سوف تحترم سيادة القانون في العلاقات الدولية. ولذا، فإننا نشعر بالقلق إزاء الثغرة القائمة بين معايير حقوق الإنسان وتنفيذ هذه المعايير، ونثني على عمل لجنة حقوق الإنسان من أجل سد هذه الثغرة لضمان المراعاة العالمية لحقوق الإنسان.

ونحن نؤيد بقوة تأكيد الأمين العام على الإعداد لخطة عمل من أجل بناء السلام. ونعتقد أن ثقافة منع نشوب الصراعات التي تراعي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في إطار عام، ستكون من أهم الأدوات الفعالة لضمان تحقيق أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلام والأمن. أما بالنسبة لحفظ السلام، فإننا نؤيد أن تتسم الولايات بالواقعية، وأن تستند إلى استراتيجية موحدة، مؤكدين دعمنا للمهام التي تضطلع بها عمليات المنظمة لحفظ السلام. والأرجنتين ستواصل مساهمتها في تلك العمليات، كما ظللنا نفعل طوال السنوات الخمسين الماضية، بالرغم من القيود التي تفرضها صعوباتنا المالية الراهنة.

وفي ميدان نزع السلاح، سيواصل بلدي دون كلل دعوة كل الدول إلى التخلي عن أسلحة الدمار الشامل التي تملكها والعمل بشكل نشط على ضمان الامتثال الصارم لالتزاماتها بمقتضى مختلف المعاهدات في هذا المجال حتى يصبح تطبيق تلك المعاهدات عالميا.

ونحن نشعر بقلق أيضا إزاء التكديس المفرط المزعزع للاستقرار للأسلحة التقليدية، وعلى وجه الخصوص الأسلحة الصغيرة. ولذلك، سنواصل تأييد التقدم المحرز في هذا المجال عن طريق التنفيذ السريع لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبه، الذي اعتُمد في تموز/يوليه.

وفي المجال الإنساني، أود أن أعيد تأكيد تقدير الجمهورية الأرجنتينية العميق للعمل الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومختلف الوكالات الواقعة في إطار منظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع المسائل الإنسانية. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن قلق حكومة بلدي إزاء كون الاعتداءات على أفراد المساعدة الإنسانية لا تزال مستمرة، ونعرب عن تعازينا لأسر وأصدقاء الذين اعتُدِي عليهم وتضامننا معهم.

إننا نعتقد أنه يجب زيادة توفير الحماية للمدنيين في الصراعات المسلحة، الذين لا يزالون الأهداف الرئيسية البريئة لتلك الاعتداءات. وكثيرون من أولئك الضحايا هم من بين أكثر الجماعات ضعفا، مثل المشردين، والنساء والأطفال. ولقد حان الوقت لتنفيذ توصيات الأمين العام، وعلى وجه الخصوص التوصيات الأكثر أهمية، على أساس قراري مجلس الأمن ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠).

ونعتقد أن الأمين العام على حق عندما يفرد المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية في تقاريره في السنوات الأخيرة في الفصل المتعلق بالنظام القانوني الدولي وحقوق الإنسان. ولقد شاركت الأرجنتين مشاركة كاملة على أساس مستمر في الجهد الدولي الذي بدأ قبل عدة سنوات لإنشاء محكمة جنائية دولية كوسيلة قانونية لملء الفراغ القائم حاليا فيما يتعلق بتقديم المجرمين إلى المحاكمة وقمع الجرائم. ونحن نتطلع إلى دخول النظام الأساسي للمحكمة حيز النفاذ ونلتزم بتأييد إجراءات المحكمة في المستقبل.

علاوة على ذلك، يود بلدي أن يعرب عن ارتياحه لنفاذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة؛ ونأمل أن يبدأ قريبا نفاذ البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل. ونود أيضا أن نعرب عن موافقتنا على قرار هيئة حقوق الإنسان بشأن الحصول على الأدوية لمعالجة أوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما فعل الأمين العام في تقريره.

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، نؤيد العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وقد كنا مشاركين بشكل نشط في تلك العملية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونعلن تأييدنا المطلق لتعزيز أنظمة الحماية البيئية المتعددة الأطراف.

وأخيرا، فيما يتعلق بأداء المنظمة، نعتقد أن اتخاذ قرار بشأن الإصلاح الشامل للموارد البشرية، بعد مفاوضات مطولة وفي كثير من الأحيان صعبة، يُعد، جنبا إلى جنب مع القرارات المتخذة فيما يتعلق بإصلاح جدول الأنصبة المقررة، واحدا من أهم القرارات التي اتخذت خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وهذا سيعطي للأمانة العامة مرونة أكبر ويحسِّن قدرتها على إدارة الموارد البشرية، بينما يوفِّر الضمانات الضرورية للموظفين، الذين، كما ذكرنا عندما كانت المسألة قيد الدراسة، أكثر أصول هذه المنظمة قيمة.

السيد مانولو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم الذي تستحقونه بجدارة. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تعاطف حكومة بلدي العميق مع شعب مدينة نيويورك والولايات المتحدة بمناسبة الاعتداء الإرهابي الوحشي الذي وقع منذ حوالي أسبوعين.

ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الأمين العام على تقريره الشامل والموضوعي والحسن التوقيت عن أعمال المنظمة. إلا أنه بالنظر إلى الوقت المحدود المخصص للتكلم، سأُقصر ملاحظاتي على بعض المسائل المثارة في التقرير.

الفصل الأول من تقرير الأمين العام يبدأ بوصف جهده للانتقال بالأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ونحن نؤيد هذا الجهد لأن أفضل وسيلة، في رأينا، للتصدي للأزمات هي اكتشافها قبل أن تحدث. ومنع نشوب الصراعات المسلحة، بالتحديد، هو أكثر النُّهج كفاية لصون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن منع نشوب الصراعات المسلحة يتطلب عملا استخباريا وتحليلا جيدين، ويجب، من الناحية المثالية، أن يتناول الأسباب الجذرية لأي صراع محتمل. وتدابير منع نشوب الصراعات المسلحة التي تتخذها الأمم المتحدة يجب أن تُنفَّذ أيضا وفقا لمبادئ الميثاق وأن تكون حساسة للخلفية التاريخية للحالات التي تجري معالجتها.

ويذكر الأمين العام أيضا أن ولايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، في معظم الحالات، تتضمن الآن أنشطة مثل الإغاثة الإنسانية، ونزع سلاح المقاتلين، وتسريحهم وإعادة اندماجهم. وهذا يدل بوضوح على ضرورة التنسيق والتشاور المؤسسيّين بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالولايات والموارد المطلوبة.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يجب أن نواصل العمل من أجل تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. والفلبين طرف في هاتين المعاهدتين، وصدقت مؤخرا على معاهدة منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية، وبالتالي وفت بمتطلبنا الدستوري القاضي بإبقاء الفلبين خالية من الأسلحة النووية. والمجتمع الدولي يجب أن يعمل على تنفيذ قرار مؤتمر قمة الألفية بالتعامل مع المخاطر النووية بأسلوب شامل.

إن الانتشار غير المقيد والتكديس المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يكفلان استمرار الألم، والمعاناة، والموت في جميع أنحاء العالم على أساس يومي. ولذلك نرحب ببرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. والفلبين اعتمدت ونفذت تدابير، واستكشفت سبل التعاون الإقليمي والدولي بما يتمشى مع أهداف البرنامج. وهكذا، فإننا نتطلع إلى استعراض تنفيذ برنامج العمل، ونحث الدول الأعضاء على الانصياع إلى نداء الأمين العام بمواصلة العمل بشأن تلك المسائل التي لم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، وعلى العمل وفق التوصيات الرئيسية للمؤتمر.

ومع أن تقرير الأمين العام لا يكرس بالتحديد قسما للإرهاب، فإن تلك الأعمال لا تزال تهدد السلم والأمن الدوليين. ولذلك يجب أن نتقدم بسرعة بعملنا في الأمم المتحدة بشأن الإرهاب. ونتطلع إلى مناقشة الأسبوع المقبل باعتبارها محفزا على ذلك العمل.

إننا نشاطر أيضا الأمين العام تأييده لاستمرار تطوير مفهوم الجزاءات المستهدفة من أجل معالجة الآثار الضارة للجزاءات على الشعوب البريئة.

ووفد بلدي يود أن يؤكد أهمية التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل زيادة قدرة تلك المنظمات على الاستجابة للكوارث الطبيعية. وفي الوقت نفسه، فإن الاستجابات الإنسانية لحماية المدنيين المتأثرين بالصراعات المسلحة تتطلب التعاون النشط من الأطراف المعنية ومن العناصر الفاعلة الدولية. ومع ذلك، فإن الإجراءات الإنسانية تتناول نتائج الكوارث وليس أسبابها. والعمل الإنساني ينبغي ألا يكون بديلا لتناول أسباب أي صراع.

إن الفصل من التقرير المتعلق بالتعاون من أجل التنمية يأتي صدى لقرار مؤتمر قمة الألفية شن الحرب على الفقر واعتبار الحق في التنمية حقيقة واقعة للجميع وجعل العولمة شاملة ومنصفة. ونحن نتفق مع الأمين العام في هذا الصدد على أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية يجب أن يتسارع إذا أريد تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

ونحن نرحب بزيادة أعضاء فريق التنمية التابع للأمم المتحدة بانضمام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية، مؤخرا إلى الفريق. وزيادة التنسيق ستفضي إلى مزيد من الفعالية في تقديم المساعدة الإنمائية.

ونعتقد جازمين أن عملية التمويل من أجل التنمية سوف تسفر عن إطار جديد وشامل للتعاون الإنمائي يستند إلى إرادة سياسية قوية وموارد مالية كافية.

وسوف نبذل كل ما نستطيع للإسهام في فعالية تنفيذ برنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تضطلع بدور حفاز في تعبئة الموارد لقضية التنمية الأفريقية.

ولا بد من التأكيد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في العام القادم، على أن تخفيف مستوى الفقر العالمي وكفالة مستقبل أفضل للأجيال القادمة يؤكدان استعراضنا للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن مؤتمر ريو.

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام يحدد أولوية الحاجة إلى تعزيز الفرص المتكافئة أمام المعوقين. والفلبين تسلم بمسؤوليتها عن المساعدة في تنمية قدراتها ودمجها في تيار المجتمع.

كذلك فحكومتنا ملتزمة بتعزيز الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة وتعزيز حقوقها. ولا بد من معالجة مسألة المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة بقصد تمكين المرأة.

أما المشاكل التي تواجهها العاملات المهاجرات فهي أيضا موضع قلق خاص. ونرجو أن تتخذ هذه الدورة إجراء ملائما للقضاء على العنف ضد العاملات المهاجرات.

ويركز تقرير الأمين العام على الإصلاح في مجال التنظيم والإدارة وعلى انضباط ميزانية الأمم المتحدة. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد البشرية والمالية للمنظمة ولكننا ينبغي ألا نغفل ضرورة تعزيز إسهام سياسة الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة، في السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي - ومن ثم أهمية تنشيط الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن.

وأخيرا، فإن القرار الذي اتخذ في الدورة السابقة عن تنشيط الجمعية العامة يرمي إلى تيسير تنفيذ ما تقرر في قرار الجمعية العامة ٥١/٢٤١ الذي يدعو رئيس الجمعية العامة إلى تقييم مناقشتنا لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. ونرجو أن يتمكن الرئيس من اتخاذ إجراء، حسب الاقتضاء، بشأن هذه المسألة خلال هذه الدورة.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره القيم حول أعمال

المنظمة خلال العام المنصرم. كما أغتنم الفرصة لأقدم له الشكر على جهوده الدؤوبة في خدمة أهداف ومبادئ الأمم المتحدة من السياسية والدبلوماسية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى غيرها من القضايا التي تهم العمل الدولي.

وليس من الغريب أن تلقى الأحداث الإرهابية الإجرامية التي شهدتها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر بظل ثقيل على أي حوار دولي يتلوها. وبصفة خاصة تحت مظلة الأمم المتحدة نظرا لتأثيراتها المتوقعة على جدول الأعمال الدولي في المرحلة القادمة.

ومع أن المشكلات والأزمات والتراعات التي عرضها تقرير الأمين العام والتي يعرفها العالم منذ ما قبل ١١ أيلول/سبتمبر سوف تظل في الغالب مستمرة لفترة طويلة بعد ذلك التاريخ، فإننا لا يمكن أن نقلل من شأن تداعيات هذه الأعمال الإرهابية على أسلوب تناولنا فرادى وجماعة لعدد من هذه الأزمات.

إن الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها القوة الرئيسية الكبرى في العالم تعنى من منظور العمل المتعدد الأطراف وجود خلل حقيقي، وربما هيكلي، في نظام الأمن الجماعي الذي وضعه الآباء المؤسسون للأمم المتحدة في ميثاقها.

إن الأمر سوف يتطلب منا جميعا جهدا مشتركا وتفكيرا ناضجا وخلاقا من أجل تصحيح هذا الخلل وتكثيف الجهود من أجل التعامل السليم مع جذور التراعات التي يخرج من كنفها مثل هذا الإرهاب الإجرامي المدمر، ودعم الإمكانيات وتنسيقها في مجال الوقاية من التراعات؛ كل ذلك في إطار من احترام كامل لأهداف ومبادئ الميثاق.

وقد عرض تقرير الأمين العام لأزمات وأوضاع كثيرة يشهدها العالم حاليا. وأود هنا أن أعلق بإيجاز على عدد من المواضيع التي يوليها وفد مصر اهتماما خاصا.

أولا، لا يفوتني أن أشيد إلى الجهود الطيبة التي يقوم بها الأمين العام جنبا إلى جنب مع زعماء دوليين آخرين لمحاولة احتواء الأوضاع المتفجرة في الشرق الأوسط والناجمة بصفة أساسية عن استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ومصر تشجع الأمين العام على تكثيف جهوده واتصالاته مع كافة الأطراف المعنية والمؤثرة من أجل الحيلولة دون المزيد من تفاقم الوضع في هذه المنطقة الحيوية من العالم، خاصة في ظل الظروف بالغة التوتر التي نعيشها حاليا.

وثانيا، إن المجتمع الدولي ممثلا في منظومة الأمم المتحدة مطالب بترجمة اهتمامه المعلن بأمن واستقرار أفريقيا ورفاهية شعوبها إلى خطوات محددة تؤدي إلى نتائج فعلية، ورصد وتقييم لمدى فعالية التدابير والإجراءات المختلفة والمتنوعة التي سبق أن أطلقها في الماضي لدعم أفريقيا.

كما أن من المهم أن يدرك الجميع أن أفريقيا هي الأخرى باعتمادها للمبادرة الأفريقية الجديدة في مؤتمر قمة لوساكا قد وضعت أولوياتها، ورسمت خريطة قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد يمكن للمجتمع الدولي التحرك على أساسها، وفي إطار شراكة كاملة مع دول القارة لترجمة الاهتمام بأفريقيا إلى واقع ملموس يؤدي إلى إخماد الحرائق المشتعلة في القارة، ويعزز من احترام الديمقراطية والحكم الرشيد في دولها، ويزيد من فرص شعوبها في جني الثمار الاقتصادية والإنمائية المصاحبة للعولمة والتي ظلت حتى الآن محرومة منها.

وثالثا، لا شك أن قضايا حقوق الإنسان تمثل ركنا أساسيا في عالم اليوم. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن سد الثغرة القائمة بين معايير حقوق الإنسان من جهة وتنفيذ هذه المعايير من جهة أخرى، لا يزال يشكل تحديا كبيرا أمام الأمم المتحدة. وفي الواقع فإن هذه الثغرة لا تؤرق المنظمة

الدولية فحسب وإنما تمثل هاجسا مستمرا للمجتمع الدولي ككل. وسيتطلب الأمر مزيدا من تركيز الجهود لتعزيز الطائفة العريضة من حقوق الإنسان، بحيث لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية فحسب، وإنما تشمل أيضا وعلى قدم المساواة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية.

ورابعا، عكس تقرير الأمين العام الجهود الدولية الخاصة بنزع السلاح وأشار في الفقرة ٧٥ منه إلى استمرار الاختلافات في وجهات النظر فيما بين الدول حول أولويات نزع السلاح. وقد لمسنا هذه الاختلافات في مواقف عدد محدود من الدول ومنها الدول النووية الخمس.

ونؤكد، مع الغالبية العظمى من الدول، التزامنا بأولويات العمل في مجال نزع السلاح التي حددتها بوضوح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨، والتي احتل فيها موضوع نزع السلاح النووي الأولوية القصوى تليه أسلحة الدمار الشامل الأخرى ثم الأسلحة التقليدية.

ونؤكد على أن هذه الأولويات المتفق عليها ستظل حاكمة لأعمالنا حتى يتم تحقيقها. غير أننا نلاحظ مع القلق أن هذا الاختلاف في الأولويات، وإن كان محدودا، بات يؤثر سلبا على الجهود الدولية لنزع السلاح، وأصبح يقوض أية إنجازات محتملة في هذا المجال الهام.

وخامسا، يؤكد وفد مصر على أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع يمثلان مسؤولية مشتركة يجب أن تتحملها دول الشمال والجنوب على حد سواء. وإننا إذ نرحب بوجود منهجية تقوم على مبادئ حقوق الإنسان في إطار التعاون من أجل مكافحة الفقر، إلا أن تلك المنهجية تظل منقوصة إذا ما اقتصرت على الجانب الوطني وتجاهلت البعد الدولي والآثار المترتبة على خلل انعدام الديمقراطية في آليات اتخاذ القرار على المستوى الدولي، وبخاصة في المجال الاقتصادي، في تعميق الفجوة الاقتصادية القائمة والمتزايدة بين الدول. ومن هنا نرى أهمية استرشاد تلك المنهجية بما تم الاتفاق عليه في إطار إعلان الألفية من أهمية توافر الحكم الجيد على المستويين الوطني والدولي.

وسادسا، فيما يتعلق بمسألة تشغيل الشباب، وفي ضوء اقتناعنا التام بالحاجة الملحة لإيجاد فرص عمل لائقة لما يزيد عن ٧٠ مليون شاب من الإناث والذكور، وفقا لما ورد في التقارير المختلفة للأمين العام، أود أن أشير إلى استضافة مصر لقمة عمالة الشباب بالاسكندرية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتتناول القمة السبل والاستراتيجيات المختلفة المعنية بتشغيل الشباب. وأدعو من هذا المنبر دول العالم كافة إلى المساهمة في إنجاح هذه القمة غير المسبوقة من خلال المشاركة الفعالة في إيجاد حلول دائمة وعملية لهذه المشكلة، التي أصبحت تؤرق الدول النامية والمتقدمة النمو على حل سواء.

كانت تلك بعض ملاحظات وفد مصر على ما ورد في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. ونتوجه إليه وإلى الأمانة العامة مرة أخرى بالشكر على جهودهما في خدمة الدول الأعضاء وفي تنفيذ تكليفاتها وتحقيق مقاصد الميثاق.

السيد ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه وأن أحيي وأهنئ زملاءه أعضاء المكتب.

لقد هوجمت نيويورك وواشنطن العاصمة بقسوة وجنون. وكانت هجمات على مبادئ وأغراض منظمتنا وعلى منظومة البلدان الأمريكية. لذلك، اجتمعت في واشنطن مؤخرا جميع البلدان الأمريكية واتخذت تدابير

بملاحقة جميع الإرهابيين والقبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة ومعاقبتهم واستردادهم على وجه السرعة.

وطالبت بيرو كذلك منظومة البلدان الأمريكية بإبرام اتفاقية لمكافحة الإرهاب. وبيرو، التي عانت لما يزيد عن عقد من ضلال الإرهاب، وفقدت ٢٥ ٠٠٠ من الأرواح وآلاف الملايين من الدولارات من الخسائر المادية، ستكافح الإرهاب دائما. إن أفعال الإرهابيين كانت من أكثر الأمثلة وحشية على انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي والحياة المتحضرة. وكانت هجوما على جميع الحريات الأساسية وعلى صميم أسس ديمقراطياتنا.

وليس لدى بيرو أدنى شك فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء حاسم للقضاء على الإرهاب من خلال الجهود الموحدة للمجتمع الدولي بأسره. وترى بيرو أنه من الأهمية القصوى أن نستكمل تفاوضنا في أقرب وقت ممكن حول إبرام اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي، وأن تنضم جميع الدول إلى الاتفاقيات القطاعية المختلفة التي وافقت عليها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وأهنئ الأمين العام على تقريره وعلى الخطوات الهامة التي اتخذها الأمم المتحدة في العام الماضي للاضطلاع بمسؤولياتها عن صون السلم والاستقرار الدوليين وعن تعزيز التنمية والرفاه لدى جميع الشعوب. ووفد بلادي ملتزم التزاما صارما، كما ذكر من قبل، بالعمل على تدعيم قدرات الأمم المتحدة على التخطيط الاستراتيجي والمعياري والتشغيلي لحفظ السلام. ونشجع جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق نهائي في الآراء بشأن التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي. ونرجو أن يتحقق هذا التوافق في الآراء وأن يجري في أقرب وقت ممكن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات.

ونوافق على ضرورة الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية، مع توفير الآليات الكافية لمعالجة الأسباب الجذرية لنشوب الصراعات. ونعتقد أنه يمكن أن تكون هناك فائدة كبيرة للنهجين الإقليمي ودون الإقليمي في وضع استراتيجيات فعالة لحسم الحالات الطارئة المعقدة. ويجب أن يكون لهذه الاستراتيجيات مفاهيم أساسية وخطط تشغيلية واضحة جدا.

ونحن مقتنعون بأننا لكي نحقق ثقافة منع نشوب الصراعات هذه، يجب أن نستخدم الموارد المحدودة المتاحة للمنظمة بأقصى كفاءة ممكنة. ويجب أن نحافظ على استقرار الميزانية وألا نُعرِّض البلدان الفقيرة لضغوط مالية لا يمكن تحملها. والتنقيح الأخير لجدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات حفظ السلام يعني زيادة كبيرة في حصص البلدان النامية، بما فيها بيرو.

وتعني ثقافة منع الصراعات، قبل كل شيء، أنه لا بد من تخفيض النفقات على الأسلحة، ولا بد من القضاء على الأخطار المرتبطة بتراكم الأسلحة، ولا بد من تخصيص تلك الموارد من أجل القضاء على الفقر بصورة تدريجية. وليس ثمة شك في أننا يجب أن نحرز تقدما في هذا الصدد. وعلينا أخيرا أن نبدأ بإقامة تعاون دولي بشأن الحد من الأسلحة في إطار الأمم المتحدة. وهذا التعاون هام أيضا للمناطق النامية في العالم. ولقد اتخذت بيرو مبادرة لتجميد الأسلحة الهجومية في أمريكا الجنوبية، وتجري الآن محادثات مع بلدان صديقة. ونعتقد بأن الحد من الأسلحة في أمريكا الجنوبية عنصر من العناصر الضرورية لمكافحة الفقر.

وبسبب العلاقة المباشرة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبين الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والعنف في الحضر، وطبيعة الصراعات العنيفة القائمة بذاتها، يجب أن نواصل إيلاءه اهتماما خاصا.

وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الذي عقد في تموز/يوليه الماضي كان بصورة مؤكدة خطوة هامة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح، ولكننا نعتقد بأن هذه الخطوة تمثل الحد الأدنى بصورة مطلقة لما كان ينبغي القيام به. ويتعين الآن تكميلها عن طريق إجراء مفاوضات بشأن وضع صكوك دولية ملزمة تساعد في اقتفاء أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنظم أنشطة السماسرة.

ولا تستطيع المنظمة – وفي الحقيقة يجب ألا – تحاول بنفسها تحمل مسؤولية البلدان عن بناء أساس صلب لتنميتها واستقرارها. وتدرك بيرو أن أكبر مسؤولية للدول هي بناء قطاع خاص دينامي وقوي وإقامة مجتمع حر وديمقراطي يسود فيه الاحترام التام والتمتع بحقوق الإنسان، ووضع نظام حكم جيد، وإقرار حكم القانون، وتجري فيه انتخابات حرة ونزيهة. وينبع هذا الاعتقاد من خبرتنا؛ لأنه حسبما لاحظ الأمين العام، تعين علينا أن نكافح من أجل المحافظة على نظامنا الديمقراطي ومؤسساتنا الديمقراطية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر للأمم المتحدة على ما قدمته لنا من دعم لإجرائنا الانتخابات العامة في أيار/مايو ٢٠٠١.

وليس هناك خيار سوى احترام الإنسان، ولكن حقوق الإنسان تنتهك بوحشية غير مسبوقة في أجزاء كثيرة من العالم. ويحدونا الأمل في أن يتم النظر على النحو الواجب في التوصيات بشأن حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح التي قدمها الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن وفي أن تنفذ تلك التوصيات. وعلينا أن نعزز الإطار السياسي والقانوني الدولي لتقديم حماية أفضل للمدنيين ونضمن احترام الجماعات المسلحة للقانون الإنساني الدولي.

وينبغي أن يتمثل الالتزام الأدبي والأخلاقي لجميع الدول الأعضاء في المنظمة في التسليم بعدم إفلات المسؤولين عن جرائم الحرب أو الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان من العقاب. ويسرني أن أعلن بأن بيرو قد صادقت على التو على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مما يدل على التزامنا القوي بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي وتقديم حماية كاملة لحريات وحقوق الناس.

وأكبر تحدٍ يواجه المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين هو القضاء على الفقر. ويعيش في الوقت الحاضر ما يفوق ٤ بلايين من الرجال والنساء على مبلغ يتراوح بين دولارين و ٣ دولارات في اليوم. فأي نوع من الأسواق العالمية يمكن أن يوجد في ظل هذه الظروف؟ وكيف يتسنى تجنب الصراعات الدولية في ظل هذه الظروف؟ ونحن نتفق مع الأمين العام فيما ذكره في تقريره عن أعمال المنظمة ومفاده أن مكافحة الفقر تنطوي على عناصر شتى، تتراوح ما بين تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان وإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونوافق أيضا على تعليقات الأمين العام فيما يتعلق بالصحة. ومن الواضح أنه لا توجد مشكلة تترك أثرا سلبيا على مستقبل كثير من الشعوب مثل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المرتبطة به.

ولقد قدم الأمين العام وصفا لبعض التدابير المشجعة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة. لكن بالرغم من أن تلك التدابير تدعو إلى التشجيع، إلا أنها لا ترقى إلى تلبية احتياجات معظم البلدان الفقيرة. ومجرد تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في مؤتمر قمة الألفية يتطلب مبلغا إضافيا قدره ٥٠ بليون دولار سنويا، ومبلغ ٤ بلايين دولار أخرى سنويا للمساعدات الإنسانية، ومبلغا آخر قدره ٢٠ بليون دولار لتلبية احتياجات الأشغال العامة في العالم. ونحن يقينا نواجه تحديا كبيرا لا يمكن التصدي له إلا عندما يبدأ العالم في فهم أننا جنس بشري واحد. ولن يكون ذلك أمرا يسيرا، ولكنه حتمي.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أبدأ بياني في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بالإعراب عن الشكر بصفة خاصة للأمين العام على إعداد وتقديم تقريره عن أعمال المنظمة (A/56/1).

أود في البداية أن أعرب مجددا عن صادق الأسى والتعازي للهجوم الإرهابي الذي وقع يوم ١١ أيلول/سبتمبر وعن تضامننا مع شعب وحكومة الولايات المتحدة، ضحايا أخطر اعتداء على تمتعهم بالأمن وحقوق الإنسان وحق العيش في سلام. ويجتذب هذا الحادث اهتمام الأمم المتحدة وأعضائها إلى ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لكفالة اقتفاء أثر مرتكبي هذه الأفعال الإرهابية ومن يدعمونهم وتقديمهم للعدالة، وتكاتفنا على إزالة هذه الآفة الرهيبة التي تعاني منها البشرية، والحيلولة دون ارتكاب أية أفعال إرهابية أخرى ضد السلام والأمن الدوليين.

وتحليا بالروح البناءة التي يجب على الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تظهرها في هذه الأوقات، يساورني القلق إذ أرى أن تقرير الأمين العام لا يركز بدرجة كافية على ظاهرة الإرهاب، بالرغم من شيوعها في جميع أرجاء العالم. وأود التشديد على أن تقرير الأمين العام يمر بالإرهاب مر الكرام، مع أنه كان ينبغي أن يتضمن إشارة صريحة ومباشرة إلى الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة والأمم المتحدة في هذا الصدد حتى تظل البشرية متيقظة لمعنى الإرهاب والتهديد الدولي الخطير الذي يمثله. ومن الواضح أن هذه الآفة موجودة وسوف تظل موجودة. وعلى من يمثلون بلادهم منا في الأمم المتحدة أن يطالبوا أنفسهم بالمزيد في أدائهم لهذه المهمة، التي تستلزم الفعالية في أدوات وموارد المكافحة.

علاوة على ذلك، لا مجال للشك في أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بعمل هام على مدى العام الماضي، كما ورد في التقرير، في مجالات عظيمة الأهمية، من قبيل السلام والأمن، تشكل دعائم بقائها ذاته. فاضطلعت بعمليات مختلفة لحفظ السلام في دول أصيبت بأضرار جسيمة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جراء الصراع المحلي. ويسلط التقرير أيضا الضوء على الوظيفة التي يقوم بها الأمين العام بوصفه وسيطا بارزا. وفي هذا الصدد، نرى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تعزز التعاون بين الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. كما يجب أن تحافظ على اتصالها الوثيق بالكيانات الإقليمية ودون الإقليمية بغرض منع نشوب الصراعات وتوطيد دعائم الاستقرار السياسي.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تؤكد مجددا التزام الدول الأعضاء بالدفاع عن حقوق الإنسان واحترامها وتعزيزها، حيث أنها ضرورية لبناء عالم يظله السلام. ولا بد من بذل جهود كبيرة لإيجاد آلية تتيح الحد من استهلاك المخدرات، الذي لا يؤثر في الصحة العامة للدول المستهلكة فحسب، بل يترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للنظام العام في الدول المنتجة، حيث يكون للاتجار غير المشروع بالمخدرات تداعيات تؤدي لزعزعة استقرارها وإشاعة الفساد فيها.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تلتزم الدول الأعضاء، كما قرر مجلس الأمن مؤخرا برئاسة كولومبيا، بالقضاء على الانتشار الخطير للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أرجاء العالم، مما يعرض للخطر الأمن الوطني للدول الأعضاء والأمن الدولي. ويجب إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد، بما أن انتشار هذه الأسلحة والاتجار غير القانوني بها يؤججان نيران الصراعات المحلية. ولا تزال كولومبيا ملتزمة بالعمل

تحقيقا لهذه الغاية، وسوف تشجع على متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي حظي بلدنا برئاسته في تموز/يوليه الماضي.

وتتفق الحكومة الكولومبية مع الأمين العام فيما أعرب عنه من الاهتمام بإيجاد حل فوري للصراع المحلي الناشب في بلدنا. ومن هنا فإن حكومتنا ما زالت على التزامها بالعثور على حل سلمي للصراع المذكور. وقد أحرز قدر كبير من التقدم صوب هذه الغاية في العام الماضي، بدعم من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وبمساعدة من المستشار الخاص للأمين العام. وأيدت حكومة كولومبيا بصفة قاطعة ودون لبس إجراء حوار مباشر مع الجماعات المعنية. وشجعت الحكومة على إجراء محادثات مؤدية إلى توقيع اتفاق للسلام، استنادا إلى احترام القانون الإنساني الدولي والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. وقد بذلت حكومتي جهودا كبيرة للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، امتثالا لقواعد القانون الإنساني الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتتمتع كولومبيا بدعم مفوضية حقوق الإنسان في محاولاتها المبذولة لتحقيق ذلك الهدف. كما اعتمدنا سياسة واضحة وثابتة على مكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار فيها. وقمنا برش محاصيل المخدرات وقدمنا للعدالة من اشتركوا في تلك التجارة المحرمة. بيد أنه إذا أريد لجهودنا أن يكتب لها النجاح، ولعملية السلام الراهنة أن تمضي قدما للأمام، فإنها بحاجة إلى مزيد من الالتزام والتضامن من جانب المجتمع الدولي.

ومن أعظم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة إضفاء الإنصاف والشمول على ظاهرة العولمة، كما يعترف الأمين العام في تقريره. ولا مجال للشك في أنه إذا كان للمجتمع الدولي أن يحقق أهدافه المتعلقة بالتنمية والقضاء على الفقر، على النحو الوارد في إعلان الألفية، فلا بد من الإسراع بعجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية التي تضررت من جراء الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وقصور التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والصراعات الداخلية.

ويتعين علينا تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية ذات الصلة استنادا إلى التعاون والتضامن. ويجب أن نعزز المؤسسات الداعمة على الصعيدين الوطني والدولي وأن نعزز الجهاز الدولي الذي يتيح لنا الاضطلاع بتدابير خاصة لتعزيز الأنشطة الإنمائية في تلك البلدان، من قبيل تعزيز السياسات الزراعية، وتقديم المساعدة في استبدال المحاصيل، وتقديم المساعدة الغذائية المناسبة للتخفيف من حدة الجوع، وتوفير المساعدة التقنية بهدف تيسير إعادة اندماج المشردين، واتخاذ المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لإصلاح المجتمعات المتأثرة بالأزمات.

ولا مجال للشك في أن هذه الأهداف الاجتماعية، وهي عنصر جوهري في الجهود الإنسانية، كلها متضمنة في القضاء على الفقر. ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل من خلال أنشطتها التشغيلية توفير القيادة في النهوض بسبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية الأساسية. كما يجب عليها أن تعمل على المساواة بين الجنسين وإزالة جميع أشكال التمييز العنصري. ويجب عليها أيضا أن تكفل احترام حقوق الإنسان، وتيسير الإدارة الرشيدة للشؤون العامة، وتوسيع إمكانية الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ويجب أن تتكاتف الدول بشكل أوثق وأن تتعاون على كفالة الفعالية والكفاءة في إدارة المنظمة للشؤون الإنسانية.

ويجب أن أؤكد أيضا موضوعا آخر لم يتطرق إليه تقرير الأمين العام، وهو الحالة المالية للمنظمة. وقد سُجل

إنجاز بارز في أواخر العام الماضي فيما يتعلق بالتفاوض بشأن الأنصبة المقررة، بحيث تفرض التزامات مالية ومسؤوليات أكبر على الدول الأعضاء. ووضعت أنصبة جديدة للميزانية العادية وحدد جدول لميزانية عمليات حفظ السلام لم يكن موجودا من قبل. وكان تحديد هذه الجداول دون شك حدثا كبيرا سوف يتطلب تحديد مبادئ توجيهية معينة للسلوك في المستقبل حتى يمكن لمنظمتنا أن تكون أقوى من الناحية الاقتصادية والمالية.

وأرى لزاما عليَّ أن أختتم كلمتي بالتأكيد على ضرورة أن تواصل الأمم المتحدة جهودها لبناء عالم يسوده النظام والعدالة واحترام الدول للقانون الدولي. وأعتقد أيضا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل عملها، من خلال الأمين العام، لتضييق الفجوة بين معايير حقوق الإنسان وتطبيقها، والنهوض بالعمل اللازم لكفالة التصديق على المعاهدات الأساسية التي وضعتها المنظمة في مجال حقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.